ملفات المستقبل

العدد 6 – فبراير 2023

اتجاهات 2023:

مسارات التعاون والصراع في الشرق الأوسط والعالم

ملفات المستقبل

عن "ملفات المستقبل"

سلسلة ملفات تجميعية تصدر بشكل غير دوري عن "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، تتناول أهم الأحداث والتحولات الإقليمية والدولية، التي تشغل اهتمام الجمهور وتتصدر نقاشات المجال العام وقت صدورها. ويتضمن "الملف" التحليلات والتقديرات والعروض وأنشطة وإصدارات المركز الأخرى المنشورة على موقعه الإلكتروني.

*حقوق النشر محفوظة ولا يجوز الاقتباس من مواد الإصدار من دون الإشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المقالات دون اتفاق مسبق مع المركز.

المدير التنفيذي:
حسام إبراهيم

مستشار أكاديمي
د. إبراهيم غالي

هيئة التحرير:
أحمد عاطف
د. شادي عبدالوهاب
هالة الحفناوي
مصطفى ربيع
يارا منصور
جيداء أبو الفتوح
إبراهيم الغيطاني

الهيئة العلمية:
علي صلاح
د. إيهاب خليفة
عبداللطيف حجازي
آية يحيى
محمد محمود السيد
شريف هريدي

الإخراج الفني:
عادل خطاش
عبدالله خميس

العلاقات العامة:
رحاب مكرم
info@futureuae.com

مدير النشر والتسويق
أمجد محمد جروين
marketing@futureuae.com

«اتجاهات 2023: مسارات التعاون والصراع في الشرق الأوسط والعالم»، ملفات المستقبل، العدد 6، فبراير 2023، أبوظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

المحتويات

مقدمة: توقعات 2023 بين التعاون والصراع	4
ضرورات "الحل الدبلوماسي" للأزمة الأوكرانية	6
حرب أوكرانيا في 2023 بين مساري اللاحسم والمفاوضات	8
سياسات القوى الدولية في الشرق الأوسط 2023	11
لماذا سيتصاعد دور الخليج في النظام الدولي 2023؟	14
الإقليمية الجديدة.. بزوغ تعاون شرق أوسطي 2023	17
احتمالات تسوية صراعات الشرق الأوسط في 2023	19
المفاوضات النووية الإيرانية 2023.. استمرار أزمتي الثقة والبدائل	22
اتجاهات إسرائيل للتعامل مع ست قضايا خارجية في 2023	25
الاتجاهات الستة الحاكمة لملامح أفريقيا 2023	29
آسيا 2023.. إيجابية اقتصادية وضبابية سياسية	33
الاقتصاد العالمي 2023.. تأزم مضاعف وإصلاحات مطلوبة	36
أسواق المال في 2023.. هل ينتظر العالم تقلبات حادة؟	39

مقدمة: توقعات 2023 بين التعاون والصراع

في ظل عالم وإقليم مضطربين لا يتوقفان عن إنتاج حالة الضبابية واللايقين، ينطوي بناء اتجاهات متوقعة للعام 2023 من قِبل الخبراء والمحللين على مخاطرة معرفية بسبب عناصر المفاجأة وإمكانية حدوث السيناريوهات المستبعدة في الأحداث. فبينما كان العالم يتأهب لانتعاش الاقتصاد العالمي مع بداية 2022، إثر الانحسار النسبي لجائحة "كوفيد19"، جاءت الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022 لتشكل متغيراً فارقاً خلّف وراءه صراعات كبرى بين روسيا والقوى الغربية، ألقت بظلالها على مسار التفاعلات الدولية والإقليمية.

بيد أن صعوبات التوقع لا تمنع من القول إن ثمة محركات رئيسية في تفاعلات الحاضر تشكل بالأساس الاتجاهات الكبرى في المستقبل. فمغادرة النظام الدولي لحالة الأحادية القطبية باتت ملمحاً بارزاً كرسته الحرب الأوكرانية، لكن مستقبل هذا النظام وشكله سيرتهن بمآلات هذه الحرب، أي ما إذا كانت موسكو ستخرج منها محتفظة بقدرتها على المنافسة الدولية أم سيتم استنزاف قوتها في الحرب من قِبل القوى الغربية، بما قد يجعل الصراع على تشكيل النظام الدولي منحسراً بين واشنطن وبكين.

وفي هذا الإطار، يطرح مركز "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة" 12 مقالاً وتحليلاً معمقاً لمفكرين وخبراء عرب وأجانب سعوا إلى توقع اتجاهات الصراع والتعاون في العالم والإقليم خلال العام 2023، استناداً إلى قراءة طبيعة الواقع ومحدداته الراهنة. فمع تصاعد حدة ما يُمكن تسميته "الحرب بالوكالة" التي تخوضها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ضد روسيا في أوكرانيا، ثمة مساران متوقعان؛ أحدهما، استمرار حالة اللاحسم الميداني في ظل تطور أشكال الدعم العسكري الغربي للمقاومة الأوكرانية، والمرونة العسكرية الروسية بالرغم من الخسائر التي واجهتها ميدانياً. أما السيناريو الآخر، فهو المفاوضات، لكن هذه الأخيرة قد لا تصل لها الأطراف المتنازعة إلا بعد بلوغ الحرب لنقطة النضج الخاصة بها، أي عندما تصل المنفعة الحدية للخيار العسكري إلى صفر.

وأي من هذين السيناريوهين قد لا يلوح قريباً في الأفق، إذ قد يستغرقان وقتاً طويلاً بسبب تعقد لعبة أوراق الضغط المتبادلة، فروسيا تملك أوراق الوجود العسكري في المناطق الأوكرانية وإمدادات الطاقة إلى أوروبا، بينما تستند أوكرانيا في المقابل إلى أوراق العقوبات الاقتصادية الغربية والدعم العسكري الغربي والمقاومة الداخلية. ومع استبعاد سيناريو الحسم في الحرب الجارية، ستنزع سياسات القوى الكبرى إلى مواصلة سياسات احتواء الحلفاء، خاصة الإقليميين الذين وجدوا فرصاً للحركة وهوامش مناورة بعد الحرب.

لذا، تذهب التوقعات إلى استمرار واشنطن في تطوير علاقاتها مع الدول العربية، مثل الإمارات والسعودية ومصر، والتي كانت قد تحسنت بالفعل في نهاية 2022، مع قبول مساحة من استقلالية هذه الدول، خاصة أن الأخيرة انتهجت سياسات متوازنة إزاء الحرب الروسية الأوكرانية. وفي الوقت ذاته، قد تستمر واشنطن في سياسات ردع إيران في ظل جمود المفاوضات النووية، لكن علاقاتها مع تركيا قد تأخذ مساراً متأرجحاً، يتراوح ما بين التوتر

والتحسن. ووسط ذلك، من المتوقع أن تسعى روسيا والصين للحفاظ على شراكاتها الأمنية والاقتصادية مع دول الشرق الأوسط.

ومع تصاعد الدور الخليجي في القضايا الدولية، خاصة جائحة "كوفيد19" والحرب الأوكرانية وتغير المناخ، تذهب التوقعات إلى تنام أكبر لهذا الدور في العام 2023، في ضوء عوامل عديدة من أبرزها، تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية، وامتلاك دول الخليج فوائض مالية كبيرة، فضلاً عن أنها فاعل رئيسي في ضبط أسواق الطاقة العالمية، وكذا مواجهة تغيرات المناخ، لاسيما أن الإمارات ستستضيف مؤتمر "كوب28" في نوفمبر المقبل.

وينعكس هذا الصعود الخليجي على تفاعلات الشرق الأوسط، فمن المتوقع أن تتنامى العلاقات التعاونية بين دول المنطقة، في سياق ما يسميه البعض "الإقليمية الجديدة"، استناداً إلى تراكم مسارات التهدئة التي بدأت منذ قمة العُلا الخليجية في يناير 2021، والتقارب الخليجي مع تركيا، واتفاقات السلام الإبراهيمي، ومنتدى غاز شرق المتوسط. لذلك، يرتهن مستقبل تسوية الصراعات في المنطقة، خاصة في ليبيا وسوريا واليمن، بهذا المسار الإقليمي التعاوني؛ فإذا أخذ اتجاهاً أكبر للتقارب باتت هناك إمكانية لحدوث انعطافة سلام في الصراعات الداخلية في المنطقة.

وقد لا ينسحب هذا التفاؤل النسبي للعلاقات الإقليمية على حالة إيران، فلا تزال المفاوضات النووية تواجه تأزماً بسبب أزمتي بناء الثقة وغياب البدائل تجاه التهديدات التي تمثلها طهران سواءً على صعيد البرنامج النووي أو التدخلات الإقليمية في الشرق الأوسط. ويعزز صعود حكومة يمينية متطرفة يقودها بنيامين نتنياهو في إسرائيل من توقعات تأزم ملف إيران. إذ يرفض نتنياهو إحياء الاتفاق النووي الإيراني، ومع ذلك سيتجه أكثر إلى توسيع مسار السلام الإبراهيمي من دون ربطه بحل القضية الفلسطينية.

وعلى الصعيدين الإفريقي والآسيوي، تتراوح الاتجاهات المتوقعة بين التفاؤل والتشاؤم. فالقارة السمراء ستشهد خلال العام 2023 انتخابات قد تدفعها إلى التحول الديمقراطي، وإن ظل هناك قلق جيواستراتيجي في القرن الإفريقي، وصراعات في وسط غرب القارة، واستمرار للتأزم الاقتصادي، وتداعيات تدهور المناخ. وبالمثل، فإن توقعات التعافي الاقتصادي لمنطقة آسيا تواجه مخاطر سياسية خاصة في باكستان وبنغلاديش. ومع ذلك، تظل القوة الصينية الصاعدة مستمرة على سياساتها الحذرة إزاء الحرب الأوكرانية.

وفي ظل التوقعات باستمرار أزمات الحرب والطاقة والمناخ، لا يبدو أن الاقتصاد العالمي سيخرج من أزمته خلال العام 2023، خاصة مع تلاقي مساري التضخم والركود وما قد ينتجانه من تأثيرات سياسية واجتماعية قد تقود إلى اضطرابات محتملة في بعض دول العالم والإقليم. ويحدد الخبراء ملامح هذا التأزم الاقتصادي في انخفاض الإنتاجية، وتراجع تدفقات الاستثمار، واستمرار ضعف تدفقات التجارة العالمية، وتنامي المخاوف المالية للأفراد. وسينعكس هذا السياق المأزوم بالتبعية على أسواق المال التي من المتوقع أن تشهد عاماً عصيباً يتسم بشدة التقلبات، لكن مع ذلك سيظل هناك أمل بأن يكون 2024 هو عام انتعاش الاقتصاد العالمي.

ضرورات "الحل الدبلوماسي" للأزمة الأوكرانية

◄ **نبيل فهمي**
وزير الخارجية المصري السابق

يميل المحللون والممارسون مع بداية كل عام جديد إلى التنبؤ بالتحديات القادمة التي يجب التعامل معها، والفرص المأمول اغتنامها في العام الجديد، ولا يُستثنى عام 2023 من ذلك. فقد حفل العامان الماضيان بتوترات جيوسياسية وبتحديات متعلقة بقضايا اجتماعية واقتصادية عالمية، كما شهدا تقدماً تكنولوجياً وأتاحا فرصاً محتملة عديدة؛ فلم يقدم العامان مادة خصبة للتفكير والنقاش فحسب، بل كانا في حد ذاتهما محفزين للبحث والتأمل في نماذجنا المحلية أو الإقليمية أو العالمية.

وستؤثر العديد من القضايا في عام 2023 على معايير النظام العالمي، أو حالة الفوضى التي نمر بها حالياً، والتي ستسود لسنوات قادمة. أما فيما يتعلق بالعلاقات الدولية، فإن أفعال وقرارات دول مثل الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والصين ستكون لها أهمية خاصة في هذا الصدد. وحتى ونحن ما زلنا في وقت مبكر من الربع الأول من العام الجديد، نرى أن الأزمة الأوكرانية ستكون قضية بارزة ذات تداعيات، لاسيما على العلاقات الروسية الغربية.

احتياجات أمريكية - أوروبية:

هناك قضايا تحتاج الولايات المتحدة وأوروبا التعامل معها وحلها، فالأولى مازالت متأرجحة ما بين الانعزال عن العالم وبين الانغماس في شؤونه، أما الثانية فمنشغلة في تحديد ما إذا كانت ستعتمد هويتها القديمة أم الجديدة بصفتها الهوية الأساسية والسائدة. وعلى الاثنين أن يتعاونا لتحديد العوامل المشتركة بينهما بصفتهما عضوين في حلف شمال الأطلسي أو الاتحاد الأوروبي. ولقد تصدرت العديد من هذه المؤشرات الساحة، وستُناقش في إطار تحديد كيفية التعامل مع قضية أوكرانيا في الأشهر المقبلة.

ولقد كانت وجهات النظر المتباينة بشأن العلاقات مع روسيا قبل تدخلها عسكريا في أوكرانيا مثالاً على ذلك، وقد تعاود الظهور مرة أخرى مع اقتراب مسار الأزمة من الحلول الدبلوماسية، فالبعض في الولايات المتحدة وأجزاء من أوروبا يرى أن روسيا لا ينبغي أن تنهزم في أوكرانيا فحسب، بل يجب أن تنهزم شر هزيمة. بل وذهب بعض هؤلاء إلى الاعتقاد بوجوب استهداف المؤسسات الروسية، بما في ذلك منصب الرئيس بوتين ذاته. في حين يرى البعض الآخر أنه يجب أن تكون هناك عواقب للتدخل العسكري الروسي، لكنهم يعتقدون أن روسيا ستظل جارة أوروبا، لذا وجب إلزامها بالنظام السائد في القارة في نهاية المطاف، حتى لو كان ذلك بشروط مسبقة أكثر صرامة. وسيتحدد ذلك من خلال النقاش الفكري والسياسي، وكذلك على أرض المعركة.

ونشر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، هنري كيسنجر، مقالاً في مجلة "سبكتاتور" Spectator في 17 ديسمبر الماضي، ذكر فيه أنه اقترب أوان دمج التغيير الاستراتيجي الذي حققته أوروبا في هيكل جديد يهدف إلى تحقيق السلام من خلال المفاوضات. وأضاف أن عملية السلام يجب أن تربط أوكرانيا بحلف شمال الأطلسي بطريقة أو بأخرى. وذكر

كذلك أنه في حال تعذر العودة إلى الخط الفاصل بين أوكرانيا وروسيا قبل الحرب عن طريق القتال أو التفاوض، فمن الممكن تجربة اللجوء إلى تقرير المصير من خلال استفتاءات تحت إشراف دولي يتم إجراؤها على الأراضي التي تغيرت فيها الدولة المسيطرة على مدى قرون، وتنبأ بأن شبه جزيرة القرم ستظل في الواقع موضوعاً للمفاوضات.

وأكد كيسنجر أن الهدف من عملية السلام هو التأكيد على حرية أوكرانيا ورسم هيكل دولي جديد، لاسيما بالنسبة لأوروبا الوسطى والشرقية. ومن المثير للاهتمام أنه أضاف أن روسيا قد تجد لنفسها مكاناً في هذا النظام الأوروبي في نهاية المطاف.

وعلى الرغم من أن موقف كيسنجر ضد روسيا قد يبدو أكثر تشدداً، فقد كرر أن حل روسيا أو إضعاف قدرتها من أجل تبني سياسة استراتيجية قد يكون مسعى محفوفاً بالمخاطر. ومما لا يقل أهمية عن هذا التصريح هو دعوته الصريحة للمشاركة الدبلوماسية.

عجز روسيا أم أمن إقليمي؟

وقد نعترض على بعض الخيارات المفضلة التي يذكرها كيسنجر، مثل خيار "روسيا العاجزة"، ولكني أرى أن بعض آرائه يجب أن يدعمها إطار أمني إقليمي، وتحكم في الأسلحة، وفرض قيود على الانتشار العسكري، والاستعانة بأنظمة الإنذار المبكر لتقليل الهجمات غير المتوقعة وإتاحة قدرات لإدارة الأزمات. ومع ذلك، فإن دعوته إلى الدبلوماسية تستحق الدراسة.

وعلى الرغم من أن إجراء استفتاء يُدار دولياً على الأراضي التي ضمتها روسيا بالفعل هو اقتراح مثير للاهتمام وينبغي وضعه في الاعتبار، فإنني أشك في نجاحه. وإذا حدث ونجح، فهل يمكن محاكاة هذه الاستفتاءات في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة كجزء من تشكيل هيكل أمني جديد في الشرق الأوسط؟

ولقد اقترحت في مقالات سابقة أن يبادر الأمين العام للأمم المتحدة والعديد من الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن إلى بذل جهود دبلوماسية بين روسيا والولايات المتحدة وأوروبا في مجالات مختلفة، وما زلت على رأيي هذا، على الأقل حتى تتقبل الأطراف المتنازعة هذا الأمر دبلوماسياً، وكذلك باعتباره وسيلة ممكنة لحفظ ماء الوجه عند اتخاذ أي خطوة سياسية. ومع ذلك، فإن المفاوضات الحقيقية والحاسمة ستدور في الغالب خلف الأبواب المغلقة وفي القنوات الخلفية.

وعلى روسيا من جانبها أن تحدد في القريب العاجل الخسائر الاستراتيجية الناجمة عن استمرار الوضع الحالي في أوكرانيا أو تقرر الاستمرار في عدم وضعه على قمة أولوياتها، كما عليها أن تقيّم المكاسب المحتملة من وراء إطالة أمد الصراع المستمر إلى ما بعد هذا الشتاء. وعلى روسيا في الوقت نفسه أيضاً تحديد الوضع العالمي الذي تريد اتخاذه – بعيداً عن الأزمة الأوكرانية – بعد انتهاء العمليات العسكرية. وبقدر ما يتعين على أوروبا أن تقرر كيف تنوي التعايش مع جارتها الكبيرة، يجب على روسيا هي الأخرى أن تحدد كيف ستتعايش مع أوروبا. وسواء أكان هناك نظام عالمي جديد أم لا، ستظل أوروبا وروسيا مرتبطتين ببعضهما البعض، لذا عليهما أن تتوصلا لطريقة عمل بينهما.

ومن وجهة نظر روسيا، يجب أن يأتي هذا بقدر محدود، ما لم يكن بإمكانها تغيير الوضع عسكرياً على الأرض في أوكرانيا تغييراً جذرياً. ولن يتأتّى ذلك سوى من خلال الاستحواذ الشامل على أراضٍ جديدة، وهو ما يبدو مستبعداً للغاية، أو من خلال اللجوء لأسلحة نووية تكتيكية، وهو الأمر الذي نفت روسيا مراراً وتكراراً اللجوء إليه، علاوة على تلقيها تحذيرات عامة وخاصة ضده.

وغني عن القول إن العديد من مقترحات كيسنجر لن تلقى قبولاً لدى روسيا. وحتى الأقرب للقبول منها سيكون موضع تعديلات لا نهاية لها. ومع ذلك فإنه يقبل- من حيث المبدأ – ضمنياً وجلياً المكاسب الإقليمية لروسيا، سواء في شبه جزيرة القرم أو تلك الناتجة عن الاستفتاءات في الأراضي المتنازع عليها، حيث يقيم معظم المتحدثين بالروسية في أوكرانيا.

إن بدء المساعي الدبلوماسية بحلول الربيع، على أقصى تقدير، هو أمر جوهري سواء أكان ذلك بناءً على مقترحات كيسنجر أم بناءً على اقتراحات الآخرين. وسواء أنجحت هذه المساعي أم فشلت، فهي ستكون ذات تأثير مهم في أوكرانيا، كما ستضع حجر الأساس لطريقة تعامل الغرب وروسيا مع بعضهما البعض في ظل النظام العالمي دائم التغير. بل وسيتجاوز هذا التأثير في الواقع القارة الأوروبية، فالصين وغيرها تقيّم أفضل السبل للدفاع عن مصالحها للمضي قدماً، لا سيما في حدود نطاقهم الجغرافي المباشر وما وراءه. وفي رأيي أن ما يحدث في أزمة أوكرانيا في النصف الأول من عام 2023 سيؤثر على السياسات، ليس داخل أوروبا فحسب، بل وفي آسيا والعالم بأسره كذلك. وستزرع مثل هذه السياسات بذور نموذج النظام العالمي الجديد.

حرب أوكرانيا في 2023 بين مساري اللاحسم والمفاوضات

◄ **د. إدريس لكريني**

أستاذ العلاقات الدولية وإدارة الأزمات في جامعة القاضي عياض، المغرب

مع استمرار التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا منذ 24 فبراير 2022، وإصرار الطرفين على مواقفهما، تتنامى المخاوف الدولية بشأن استمرار أمد الحرب، وتتزايد الأسئلة المُقلقة بشأن "المسار الغامض" لهذا الصراع في عام 2023، وانعكاساته المختلفة على السلم والأمن الدوليين بأبعادهما العسكرية والاقتصادية والغذائية وغيرها.

ويصطدم التنبؤ بمستقبل الحرب الأوكرانية ومآلاتها، بمجموعة من الصعوبات التي يطرحها تسارع الأحداث الميدانية، وتضارب المواقف المطروحة من قِبل هذا الطرف أو ذاك، إضافة إلى الخلفيات المُعلنة والمُضمرة للنزاع، وانعكاساته المُتداخلة؛ إقليمياً ودولياً. ويحاول هذا المقال طرح المسارات المُحتملة للصراع الروسي - الأوكراني، في ضوء مجموعة من الاعتبارات.

حسابات متضاربة:

تبرز الوقائع والأحداث المتوالية أن ثمة معارك ضارية بأبعاد استراتيجية واقتصادية، تتحكم فيها حسابات إقليمية ودولية، توازي الحرب الجارية في أوكرانيا. فروسيا عبّرت في عدة مناسبات عن انزعاجها من تمدد حلف شمال الأطلسي "الناتو" في محيطها القريب، بعد أن تمكن الأخير من استقطاب عدد من الدول الأوروبية التي كانت تُحسب على المعسكر الشرقي سابقاً، كما هو الشأن بالنسبة لجمهورية التشيك والمجر وبولندا وبلغاريا ورومانيا وألبانيا؛ بل وضمان عضوية عدد من الدول التي كانت تشكل جزءاً من الاتحاد السوفييتي السابق، كما هو الأمر بالنسبة لإستونيا ولاتفيا وليتوانيا.

وعلى الرغم من الإشكالات القانونية التي تحيط بتدخل روسيا العسكري في بلد مستقل ذي سيادة وعضو في الأمم المتحدة، ضمن تعارض واضح مع مبادئ القانون الدولي المتصلة بمنع استخدام القوة أو مجرد التهديد بها في العلاقات الدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتسوية المنازعات الدولية بسُبل سلمية؛ ظلت موسكو تُصر على أنها تمارس حق الدفاع الشرعي في مواجهة تهديدات حقيقية وأخرى مُحتملة، تتسبب فيها توجهات نظام كييف نحو "دعم النازيين الجدد"، وتهديد المصالح القومية الروسية، وفقاً لتوصيف موسكو.

ويمكن اعتبار التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا بمنزلة رسالة واضحة تُظهر أن موسكو مستعدة لكل الخيارات لوقف زحف حلف الناتو نحو حدودها. وقد ربطت روسيا تدخلها العسكري في البداية بتحقيق أهداف محددة، تم إجمالها في تدمير البنى العسكرية الأوكرانية كسبيل لضمان حيادها، قبل أن يتطور الأمر إلى تغيير واقع جغرافي من خلال السيطرة على مناطق حيوية على الحدود الغربية لأوكرانيا، خاصةً بعد الإعلان عن مصادقة الرئيس فلاديمير بوتين، في نهاية سبتمبر 2022، على ضم أربعة أقاليم أوكرانية هي لوغانسك ودونيتسك وزاباروجيا وخيرسون إلى السيادة

الروسية، بناءً على "استفتاءات شعبية" نظمتها سلطات محلية موالية لموسكو.

وبالتوازي مع ذلك، ظلت روسيا تُقلل من أهمية النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، وتؤكد وجود مجموعة من الانحرافات والانتهاكات التي تورط فيها الغرب بقيادة واشنطن، منوّهة بأهمية إرساء نظام دولي تعدّدي يتيح لموسكو الاستئثار بأدوار عالمية وازنة تليق بمكانتها كقوة عظمى.

أما أوكرانيا، المدعومة اقتصادياً وعسكرياً من جانب دول غربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، فهي تصرّ على عدم قبولها بالأمر الواقع الذي تحاول روسيا فرضه داخل البلاد، وتؤكد على حقها في الدفاع عن سيادتها وحرية اختياراتها السياسية والاستراتيجية وتوجهاتها الخارجية، كما تشير إلى أنها مُصممة على المُضي قُدماً نحو تحرير شبه جزيرة القرم التي ضمتها روسيا في عام 2014. كما ترى كييف وعدد من الدول الغربية في التحرك العسكري الروسي، مجرد "سلوك عدواني" ينم عن الرغبة في إعادة استعادة "أمجاد الاتحاد السوفييتي السابق" الذي كثيراً ما تحسر عليها بوتين في عدد من المناسبات.

مساران للحرب:

في ظل التطورات الراهنة، قد تتخذ الحرب الروسية - الأوكرانية في عام 2023 أحد المسارين المُحتملين التاليين:

1- استمرار الحرب من دون حسمها: أمام الوضع الميداني الحالي، من المُرجح استمرار التصعيد بين طرفي الحرب. فروسيا تريد أن تبرز أنها قادرة على تحدي الغرب، وأن لديها كل المقومات التي تجعلها طرفاً وازناً وأساسياً في نظام دولي تعددي تطمح إليه. في حين تسعى الولايات المتحدة، مدعومة في ذلك بعدد من الدول الغربية الأخرى، إلى تأكيد أنها القطب الأوحد المؤهل لقيادة النظام الدولي.

واستحضاراً لحجم الخسائر التي طالت أوكرانيا، بعدما تعرضت بنيتها التحتية للتدمير، وفقدت أجزاءً مهمة من أراضيها، وعدداً كبيراً من جنودها وسكانها المدنيين، فمن المتوقع أن كييف لن تستسلم، ولن تقبل بغير الاستمرار في الدفاع عن أراضيها، على أمل إعادة الأمور إلى نصابها، لاسيما أنها مدعومة بشكل كبير من جانب القوى الغربية.

وفي ظل الجدل بشأن ما إذا كانت كييف في هذه الظروف الضاغطة تملك بالفعل سلطة قرارها، وبالتالي القدرة على اتخاذ قرارات تنسجم مع مصالحها الاستراتيجية بعيداً عن أية إملاءات أو حسابات خارجية، فإن الولايات المتحدة لن تتردد في جعل هذه الأزمة مناسبة للدفع نحو "التصعيد المحسوب"؛ بالنظر إلى ما ستجنيه من انعكاسات إيجابية، مادامت بعيدة جغرافياً عن موقع النزاع، مع رغبتها في إرهاق واستنزاف روسيا عسكرياً واقتصادياً من جهة أولى، وإشعار الدول الأوربية بأهمية التكتل إلى جانب واشنطن في إطار حلف شمال الأطلسي لمواجهة التهديدات الروسية، من جهة ثانية.

كما يظهر أيضاً أن روسيا التي ربما غامرت بتدخلها العسكري وسخّرت لذلك إمكانيات بشرية واقتصادية ضخمة، لن تنسحب بشكل سريع أو فجائي، أو تتراجع عن عملياتها، بعدما حققت تقدماً على المستوى الميداني، وتعرضت في مقابل ذلك لعقوبات غربية قاسية. وعلى الرغم من الإمكانيات العسكرية الهائلة المتوافرة لموسكو، فإنها لم تستطع كسب المعركة لصالحها حتى الآن، خاصةً مع صمود القوات الأوكرانية، بل وتقدمها أحياناً في عدد من المواقع، كما أن كييف مُصرّة على الاستمرار في السير قُدماً نحو تحقيق أهدافها باستعادة أراضيها من القوات الروسية.

وتمثل هذه المعطيات مؤشراً على إمكانية إطالة أمد المعركة التي قد تأخذ شكل محاولة كل طرف لاستنزاف الآخر؛ بهدف إرغامه على التراجع والانصياع، والسعي لاكتساب أوراق للضغط، خصوصاً أن احتمال استخدام السلاح النووي كأداة لحسم النزال، يظل غير مرجح، سواء من الجانب الروسي أو الغربي.

2- الدخول في مفاوضات لوقف الحرب: شهدت الحرب في أوكرانيا تصعيداً وتسارعاً ملحوظاً في الأحداث، خلال الأسابيع الماضية، فقد كثّفت روسيا من عملياتها العسكرية، ولجأت إلى ضم أقاليم أوكرانية لسيادتها، واستهداف البنية التحتية، ومنها محطات الكهرباء، في المدن الأوكرانية. فيما استطاعت القوات الأوكرانية تحقيق تقدم ملموس في عدد من المناطق.

وبالرغم من الاتجاه نحو التصعيد العسكري على الأرض، من المؤكد أن الحرب أصبحت مكلّفة لكل أطراف. فروسيا، بإمكانياتها العسكرية والاقتصادية، ليست قادرة على الاستمرار في عملياتها لمدة أطول، خاصةً مع ضغوط العقوبات الاقتصادية والسياسية التي فرضتها الدول الغربية على موسكو. فمع التطورات الخطيرة التي طالت المجال العسكري، أصبح من الصعب حسم المعارك، مثلما كان عليه الأمر في الماضي، حيث إن الأمر يقتضي أيضاً توظيف آليات موازية بأبعاد إعلامية واقتصادية وثقافية، وهو ربما ما فشلت فيه روسيا حتى الآن. كما أن أوكرانيا، التي تعرضت لتدمير واضح لبنيتها التحتية المختلفة، بل ولاقتطاع أجزاء من أراضيها، غير قادرة وحدها على المُضي قُدماً في مواجهة خصم عنيد، هدد عدة مرات باستعداده لاستخدام كل الخيارات العسكرية، بما فيها النووية.

أما الدول الغربية التي بادرت على امتداد الأشهر الأخيرة إلى فرض عقوبات مشددة على موسكو بهدف الضغط عليها في اتجاه وقف العمليات العسكرية، فقد بدأت تجد نفسها وجهاً لوجه أمام وضع صعب بفعل الانعكاسات القاسية التي أفرزتها الحرب من جهة، على مستوى تزايد حالات الهجرة واللجوء، والنتائج العكسية للعقوبات، لا سيما فيما يتعلق بتأمين حاجات الدول الأوروبية من واردات النفط والغاز وعدد من المنتجات الزراعية، ثم ارتفاع أسعار المواد الأساسية، وتزايد نسب الفقر داخل مجتمعاتها، وتوقف عدد من المصانع عن العمل، وتنامي المطالب الأوروبية الداعية لإرساء سياسات سيادية مستقلة عن الولايات المتحدة،

علاوة على تزايد فاتورة الدعم الكبير والمساعدات السخية التي دأبت على توجيهها لأوكرانيا من أجل مساعدتها على الصمود في مواجهة القوات الروسية. وهو ما يحيل إلى أن الدول الأوروبية لا يمكن أن تستمر بقبول الوضع الراهن أو تفاقمه نحو الأسوأ، أو مجاراة الولايات المتحدة بحساباتها الاستراتيجية في مواقفها؛ وذلك بالنظر للتكلفة الضخمة التي ستتحمل جزءاً كبيراً منها في كل الأحوال.

وبالتالي فإن التصعيد القائم حالياً من أطراف الحرب الأوكرانية قد يصل بالصراع إلى "نقطة الذروة" التي تُمهد إلى عقد اتفاق "ولو مؤقت" لوقف إطلاق النار، ثم الدخول بعد ذلك في مفاوضات لا شك أنها ستطول بالنظر إلى حجم الإشكالات المتراكمة، وامتلاك كل طرف أوراق ضغط سيحرص على توظيفها. فأوكرانيا ستكون مُعززة بورقة العقوبات الغربية التي لا تخفى انعكاساتها على روسيا، فيما ستوظف هذه الأخيرة ورقة الوجود العسكري داخل عدد من المناطق الأوكرانية، ونقص إمدادات الطاقة لأوروبا، وهو ما قد يفضي مستقبلاً إلى وضع ترتيبات ميدانية تطمينية بالنسبة لموسكو، كضمان حياد كييف أو الاتفاق على منطقة منزوعة السلاح على حدود أوكرانيا، مع رفع العقوبات عنها، في مقابل الانسحاب الروسي من المناطق الأوكرانية.

ختاماً، فإنه في كلا السيناريوهين، سواء تعلق الأمر بالاحتمال القائم على مواصلة التصعيد العسكري بإصرار طرفي الحرب الأوكرانية على سياسة "شد الحبل" واستنزاف الخصم عسكرياً واقتصادياً، أو الاحتمال الآخر المتعلق بإمكانية الجلوس إلى مائدة التفاوض في سبيل البحث عن توافقات؛ فإن الأمر سيستغرق وقتاً طويلاً حتى يتم إرساء سلام مستدام.

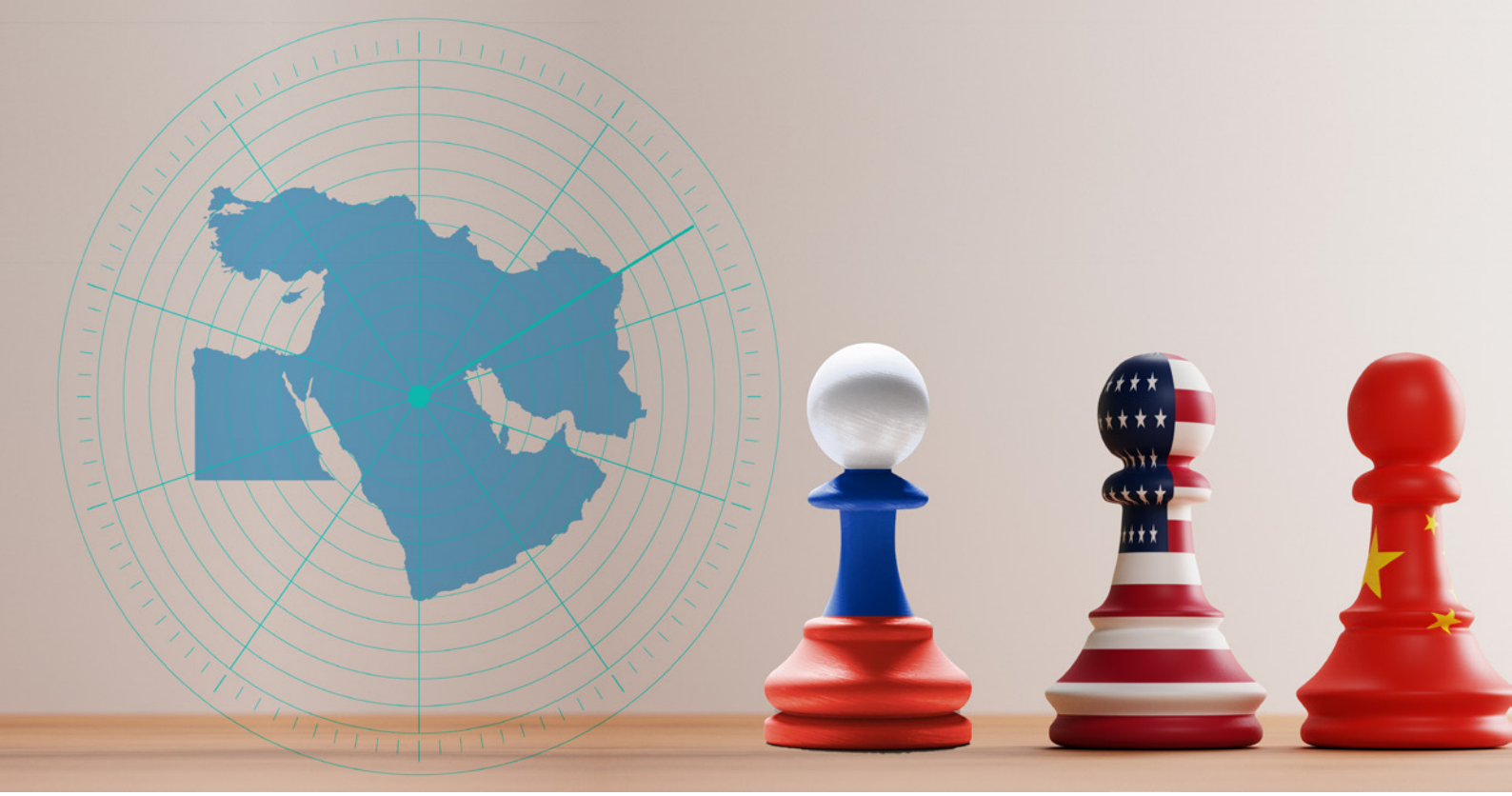

سياسات القوى الدولية في الشرق الأوسط 2023

◄ **أ. د. علي الدين هلال**
أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

لا تتغير سياسات الدول الكبرى ومصالحها بين سنة وأخرى، والأرجح أن المواقف التي تبنتها تستمر من عام لآخر ما لم يحدث تغيير حاسم في توجهات النخبة الحاكمة فيها. ولذا، فإن سياسات هذه الدول تجاه منطقة الشرق الأوسط في عام 2023، سوف تكون على الأرجح استمراراً لتلك التي تبلورت في عام 2022، وذلك في ضوء التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا الذي بدأ في 24 فبراير الماضي، والمواقف المتباينة التي اتخذتها دول المنطقة تجاه التداعيات التي أوجدتها الحرب.

فلم يؤدِ نشوب الحرب الأوكرانية ومشاركة الدول الكبرى فيها بأشكال مباشرة وغير مباشرة، إلى انخفاض اهتمامها بدول المنطقة وقضاياها، بل على العكس اتسمت سياساتها بالتنافس وسعي الطرفين الغربي والروسي إلى كسب تأييدها. وعلى الأرجح أن تستمر هذه السياسات طالما استمرت الحرب الأوكرانية ولم يتم الوصول إلى حل تفاوضي، أما إذا انتهت الحرب بانتصار حاسم لأحد الطرفين - وهو احتمال غير وارد- فسوف تشهد تلك السياسات تغيرات جوهرية.

وفي هذا الإطار، يهدف هذا المقال إلى عرض أهم الاتجاهات المتوقعة لسياسات الولايات المتحدة وروسيا والصين تجاه الدول العربية وإيران وتركيا وإسرائيل في عام 2023، وذلك في ظل افتراض استمرار القتال في أوكرانيا حتى وإن خفت حدته من وقت لآخر. والعنصر الحاسم في هذا الافتراض، هو استمرار العقوبات الاقتصادية على روسيا، وعدم وقف إطلاق النار أو بدء عملية تفاوضية.

الولايات المتحدة:

إذا بدأنا بالولايات المتحدة باعتبارها الحليف أو الشريك الاستراتيجي لأغلب دول الشرق الأوسط، فإن التغير الرئيسي الذي طرأ على محددات سياساتها الخارجية هو فوز الحزب الجمهوري بأغلبية مقاعد مجلس النواب ومدى إمكانية تأثير ذلك على توجهات السياسة الأمريكية تجاه دول المنطقة، وذلك بحكم الدور الذي يقوم به المجلس في إقرار أي إنفاق في مجال السياسة الخارجية.

ومن المرجح أن تتحرك الإدارة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في عام 2023 على أربعة مسارات، وهي كالتالي:

- **المسار الأول،** يتعلق بحلفائها التقليديين الذين تنوعت مواقفهم تجاه الحرب في أوكرانيا ولم يتبن أغلبها موقف التأييد الكامل للسياسة الأمريكية، وظهر ذلك في تصويتهم المتوازن في الأمم المتحدة، وفي خطابات قادتهم في قمة جدة التي حضرها الرئيس الأمريكي، جو بايدن، في يوليو 2022، ومواقف الدول العربية المنتجة للنفط في مجموعة "أوبك بلس"، مما استدعى أحياناً صدور انتقادات علنية من واشنطن تجاهها. ومن المتوقع أن تستمر واشنطن في تطوير علاقاتها مع الدول العربية الرئيسية، مثل مصر والسعودية والإمارات، التي تحسنت في نهاية عام 2022، والتي سوف تدعمها الأغلبية الجمهورية الجديدة. ويعني ذلك، تطوير العلاقات على نحو إيجابي وقبول مساحة من استقلالية مواقف هذه الدول.

ويؤكد ذلك عدم انتقاد واشنطن زيارة الرئيس الصيني،

شي جين بينغ، للسعودية، خلال الفترة من 7 إلى 9 ديسمبر 2022، واجتماعه مع قادة دول مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية، وتعليق المتحدث باسم مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض، جون كيربي، بأن الولايات المتحدة تتفهم أن كل دولة تتحرك وفقاً لمصالحها وأن واشنطن لم تفرض على أصدقائها الاختيار بينها وبين بكين. وهي لهجة تختلف عما أعلنه الرئيس بايدن في خطابه أمام قمة جدة، من أنه لا يوجد فراغ في المنطقة، وأن الولايات المتحدة لن تسمح لروسيا والصين بتوسيع نفوذهما فيها.

وسوف يستمر الاهتمام الأمريكي بعدد من الدول العربية، مثل الجزائر التي حرصت على كسب ودها في عام 2022، بالرغم من أنها شريك تقليدي لروسيا وتربطهما بها علاقات استراتيجية اقتصادية وعسكرية. ومع ذلك، فإن واشنطن ودول أوروبية مثل فرنسا وإيطاليا تنظر إلى الجزائر كدولة صديقة وتسعى لشراء الغاز منها. ويدل على ذلك أنه عندما أشاد الرئيس الروسي، بوتين، بها خلال استقباله للسفير الجزائري الجديد في 20 سبتمبر 2022، لم تترك واشنطن هذا التصريح من دون تعليق، ففي اليوم نفسه صرحت المسؤولة الأمريكية في وزارة الخارجية المكلفة بمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، بربارا ليف، بأن الجزائر شريك قوي للولايات المتحدة للسلم والاستقرار في المنطقة والقارة الأفريقية.

وعلى الأرجح أن تستمر واشنطن في اتباع هذه السياسة بالرغم من قلقها من تنامي علاقات الجزائر بإيران، والموقف تجاه "جبهة البوليساريو". وسوف تستمر واشنطن أيضاً في تحسين علاقاتها مع تونس والمغرب وموريتانيا، خصوصاً في ضوء تطور علاقات الرباط مع إسرائيل، ودور موريتانيا في الحرب ضد الإرهاب في غرب أفريقيا، وهو ما يُفسر دعوتها لحضور قمة حلف شمال الأطلسي في مدريد في مايو 2022.

وفي السياق نفسه، من المتوقع استمرار الولايات المتحدة في اتباع دبلوماسية نشطة في لبنان لتنفيذ اتفاقية ترسيم حدودها البحرية مع إسرائيل والتي تمت بوساطة أمريكية، ولإقناع الأطراف اللبنانية للتوافق بشأن الرئيس الجديد. كما سوف تستمر واشنطن في التواصل مع الأطراف المدنية والعسكرية في السودان لتنفيذ اتفاق المرحلة الانتقالية الذي تم التوصل إليه في ديسمبر 2022، وتأييد الحكومة العراقية ضد الهجمات العسكرية الإيرانية والتركية على كردستان العراق.

- **المسار الثاني**، هو ردع إيران لمنع قيامها بأي عمل عسكري ضد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، خصوصاً بعد فشل مباحثات فيينا لإعادة العمل بالاتفاق النووي، وإعلان طهران إجراء تجارب لصواريخ باليستية تفوق سرعتها سرعة الصوت. واتخذ هذا الردع عدة أشكال، منها دخول الغواصة النووية "USS West Virginia" بحر العرب في أكتوبر الماضي، وقيام قاذفات القنابل الاستراتيجية "B-52" بطلعة جوية في نوفمبر الماضي، وتصريح المبعوث الأمريكي إلى إيران، روبرت مالي، في أول ديسمبر 2022، بأن الرئيس بايدن مستعد لاستخدام الخيار العسكري لمنع إيران من حيازة السلاح النووي، وتحذير وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" الحرس الثوري الإيراني من اقتراب زوارقه الحربية من السفن الأمريكية في الخليج وبحر العرب.

وسوف يدعم سياسة الردع الأمريكي تجاه إيران، موقف إسرائيل التي سوف تحكمها في عام 2023 حكومة يمينية مُتطرفة؛ من الأرجح أن ترفع من نبرة تهديداتها باستخدام القوة المسلحة ضد طهران.

وعلى الجانب السياسي، من المتوقع أن تستمر الولايات المتحدة والدول الغربية في استغلال التظاهرات الشعبية التي شهدتها عديد من المدن الإيرانية منذ شهر سبتمبر الماضي، وتُبرزها إعلامياً كدليل على عدم استقرار النظام الحاكم في طهران وتدهور شرعيته واستخدامه للقوة المُفرطة لاستمرار وجوده. وسوف تدعم واشنطن استمرار هذه التظاهرات وتوسيع نطاقها، على أمل أن يؤدي ذلك إلى أن يصبح النظام الإيراني أكثر هشاشة وضعفاً.

- **المسار الثالث** هو تراوح العلاقة بين التوتر والتحسن مع تركيا، والذي تُشير الدلائل إلى احتمال وجود مزيد من التوتر في علاقات واشنطن بها في ضوء التهديد التركي في نهاية عام 2022 بشن حملة برية ضد المناطق الكردية في شمال تركيا؛ بدعوى تطهيرها من عناصر حزب العمال الكردستاني. وتعتبر واشنطن الأكراد، الذين تُمثلهم قوات سوريا الديمقراطية "قسد"، حليفاً استراتيجياً لها ثبُتت جدارته في الحرب ضد تنظيم داعش. وفي مواجهة التهديد التركي، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية معارضتها لمثل هذا التهديد.

وجاء تجديد التوتر بين واشنطن وأنقرة بعد فترة من التقارب التي تمثلت في قرار الكونجرس بإلغاء القيود المفروضة على بيع طائرات "إف 16" إلى تركيا في أكتوبر الماضي، وفي زيارة وفد من وزارتي الخارجية والمالية الأمريكيتين لأنقرة في الشهر نفسه لبحث الملفات محل الخلاف بين البلدين. وسوف تظل العلاقات الأمريكية مع تركيا محل قلق بسبب سياسات الأخيرة إزاء الأكراد وتجاه اليونان وقبرص في شرق البحر المتوسط.

- **المسار الرابع** المُتعلق بإسرائيل، فهُناك احتمال أن يظهر الخلاف بين الإدارة الأمريكية والحكومة اليمينية الجديدة في تل أبيب؛ بسبب الإجراءات التي يمكن أن تقوم بها الأخيرة تجاه الفلسطينيين في الأراضي المُحتلة، وزيادة النشاط الاستيطاني، وخلق العقبات أمام تطبيق اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع لبنان. ولكن سوف يظل هذا الخلاف ذو طابع إعلامي، ولن يؤثر على العلاقات الوثيقة بين البلدين، وسوف يُدعم من ذلك الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب الأمريكي.

روسيا:

من المتوقع أن تحافظ روسيا في عام 2023 على علاقاتها الودية مع أغلب الدول العربية، حيث إنها تُشيد بالموقف المتوازن الذي تبنته هذه الدول تجاه الحرب في أوكرانيا،

خصوصاً عدم مشاركتها في توقيع عقوبات اقتصادية على موسكو. وسوف تستمر زيارات الوفود الحكومية والبرلمانية الروسية للدول العربية، مع إبراز الدور الروسي كعامل استقرار في المنطقة، ومنها تصريح وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، بأن الوجود العسكري الروسي في جنوب سوريا "عامل استقرار في هذه الظروف"، وذلك خلال زيارة وزير الخارجي الروسي، سيرغي لافروف، لعمّان، في 3 نوفمبر 2022.

والأرجح أن تستمر موسكو في توثيق علاقاتها مع الدول العربية المُنتجة للنفط في مجموعة "أوبك بلس" والتنسيق معها بشأن إنتاج النفط. أيضاً، سوف تركز روسيا على الدول التي ترتبط معها بعلاقات تحالف وشراكة استراتيجية راسخة، مثل سوريا التي تمثل ركيزة مهمة لها في البحر المتوسط، والجزائر التي تعتبر الشريك التجاري الثاني لموسكو في أفريقيا، وتقوم الدولتان بمناورات عسكرية دورية مشتركة؛ كان أحدثها المناورات الجماعية "الشرق 2022" في سبتمبر الماضي والتي شارك فيها 14 دولة ومن أبرزها الصين والهند.

كما سوف تسعى روسيا لتنشيط دورها في الأزمة الليبية، خاصةً بعد اعتماد سفير ليبي جديد في موسكو في سبتمبر 2022، وتصريح الرئيس بوتين وقتها بأن موسكو سوف تعمل على حل المشكلة الليبية، والذي تبعه الإعلان عن فتح سفارتها في طرابلس في الشهر نفسه، وتصريح رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوزارة الخارجية الروسية بأنه تتم دراسة فتح قنصلية عامة في بنغازي؛ مما يبين رغبتها في التواصل مع مختلف الأطراف الليبية في الشرق (المشير خليفة حفتر ومجلس النواب) والغرب (مجلس الدولة وحكومة عبدالحميد الدبيبة).

وعلى الرغم من انشغالها بالحرب في أوكرانيا، فمن المرجح أن تحرص روسيا على إعطاء الانطباع بأنها ماضية في تنفيذ تعهداتها، مثل بناء أول مفاعل نووي للأغراض السلمية في مصر والذي تم الإعلان في سبتمبر الماضي عن بدء تصنيع أول وحدة من أصل أربع وحدات في الضبعة.

أما بالنسبة للدول غير العربية في المنطقة، فمن المتوقع استمرار علاقات التعاون الوثيق والتنسيق الروسي المستمر مع إيران. فيما تزداد العلاقات حرجاً مع تركيا؛ بسبب المشاكل المترتبة على الوجود العسكري التركي في محافظة إدلب، والغارات الجوية التركية على المناطق الكردية في شمال سوريا، وتهديد تركيا بإطلاق حملة برية لتأمين حدودها. وظهر ذلك في قيام الطائرات الروسية بشن هجمات في المناطق التي تسيطر عليها فصائل وميليشيات مؤيدة لأنقرة، والتي شملت مدينتي عفرين وإعزاز وشمال غرب حلب في أكتوبر 2022. وإن كان يُخفف من تداعيات هذه الخلافات، الدور الذي تقوم به تركيا في مسألة تصدير الحبوب، وكوسيط بين روسيا وأوكرانيا.

أيضاً، ستستمر التوترات الروسية مع إسرائيل؛ بسبب تهديداتها بالقيام بعمل عسكري ضد إيران، وهجماتها العسكرية في سوريا، ولكن ليس من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى قطيعة بين موسكو وتل أبيب في 2023.

الصين:

يبدأ عام 2023 بعد أسابيع قليلة من الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الصيني، شي جين بينغ، إلى السعودية، في 7 و8 و9 ديسمبر 2022، ولقائه عدداً كبيراً من القادة العرب على المستوى الثنائي، وفي إطار اجتماعي قمة التعاون الخليجي والدول العربية، والتي وصفها بأنها نقطة فاصلة في العلاقات بين الطرفين الصيني والعربي. وعلى الأرجح أن زخم هذه الزيارة سوف يظهر في العام الجديد من خلال الاتصالات بين الطرفين لتنفيذ الاتفاقات ومذكرات التفاهم التي أُبرِمت خلال الزيارة، وسوف تكون الأولوية في هذا الشأن للموضوعات المتعلقة بتنمية التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا، وسوف يسعى الجانب العربي للاستفادة من تطور العلاقات الوثيقة مع بكين واستعدادها لتوثيقها في إطار "مبادرة الحزام والطريق". وسوف يتحقق ذلك في سياق تأكيد الدول العربية على مصالحها الوطنية ورغبتها في التواصل مع أكثر من قُطب دولي، وتوسيع مجال حريتها في السياسة الخارجية.

وفي المقابل، سوف تكون الصين حريصة على هذا التوجه لدعم وجودها في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وأنها تستطيع تطوير علاقاتها مع هذه الدول بالرغم من التحفظ الأمريكي. وبالتأكيد، فإن هذا التقارب الصيني - العربي لا يريح واشنطن، وسوف تسعى إلى تعويقه بكل السُبل المُتاحة لديها بما فيها تخويف الدول العربية من استخدام التكنولوجيا الصينية في مجال الاتصالات باعتباره تهديداً لأمنها القومي، والتحذير من مغبة الاقتراض الواسع من بكين، والتهديد بممارسة الضغوط السياسية المباشرة.

ومن المتوقع أن يشهد عام 2023 في بكين والعواصم العربية، البحث في تطبيق ما تم الاتفاق عليه خلال زيارة الزيارة الرئيس الصيني، والتي ظهرت في البيان السعودي - الصيني المشترك، وفي الأولويات التي حددها الرئيس شي في خطابيه، سواء في قمة مجلس التعاون الخليجي أو قمة الدول العربية.

ومن ناحية أخرى، تربط الصين بإيران اتفاقية للشراكة الاستراتيجية في عام 2017، ومن المرجح أن تستمر العلاقات الوثيقة بين البلدين بشكل مضطرد في العام الجديد. أما إسرائيل، فمن المتوقع ألا تكون راضية عما نص عليه البيان الصيني - العربي المشترك، والذي أشار إلى مركزية القضية الفلسطينية وأن حلها يكون على أساس مبدأ الدولتين، وبطلان الممارسات الإسرائيلية الرامية لتغيير الوضع في القدس، وعدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. وإن كان ليس من المُتصور أن يؤدي ذلك إلى تغيير في العلاقات النوعية بين الصين وإسرائيل.

لماذا سيتصاعد دور الخليج في النظام الدولي 2023؟

◄ د. أمل عبدالله الهدابي
كاتبة إماراتية

برزت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال السنوات الماضية كقوة مؤثرة في المشهدين الإقليمي والعالمي، وتنامى دورها بشكل متزايد في النظام الدولي، بحيث أصبحت طرفاً فاعلاً ومؤثراً في الكثير من القضايا الدولية، وشريكاً موثوقاً لدول العالم ومنظماته الدولية في مواجهة التحديات العالمية المتنامية، وتعزيز السلام والاستقرار والتنمية. وبرز هذا الدور بشكل واضح خلال الأزمتين الأخيرتين اللتين شهدهما العالم، وهما جائحة كوفيد-19، والحرب الروسية- الأوكرانية. ويتناول هذا المقال مؤشرات ومظاهر تنامي الدور الخليجي في النظام الدولي، وصولاً إلى استشراف مستقبل هذا الدور خلال العام المقبل 2023.

تنامي الدور الخليجي:

شهد دور دول مجلس التعاون الخليجي تنامياً ملحوظاً في العديد من الملفات الإقليمية والعالمية خلال السنوات الأخيرة، مدفوعاً بمجموعة من العوامل المهمة؛ يأتي في مقدمتها ما تتمتع به هذه الدول من ثقل اقتصادي ومالي وما يتوفر لديها من موارد نفطية ضخمة. فوفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي وهيئات الإحصاء الخليجية، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج بالأسعار الجارية بنسبة 18.3% خلال عام 2021، ليبلغ نحو 1.68 تريليون دولار، مقابل 1.42 تريليون دولار في عام 2020، لترتفع نسبته في الاقتصاد العالمي إلى 1.75% في العام الماضي، مُحتلاً المرتبة الـ 12 عالمياً، مقارنةً بالمرتبة الـ 13 في 2020.

وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى بناتج محلي إجمالي بلغ 833.5 مليار دولار، تليها دولة الإمارات بناتج محلي 410 مليارات دولار، ثم قطر بـ 179.6 مليار دولار، والكويت بـ 135.4 مليار دولار، وسلطنة عُمان بـ 83.7 مليار دولار، وأخيراً البحرين بناتج محلي قدره 38.9 مليار دولار. وفيما يتعلق بالموارد النفطية، السلعة الاستراتيجية الأهم في العالم، تسيطر دول مجلس التعاون الخليجي على نحو 30% من الاحتياطيات النفطية العالمية المؤكدة، كما تعتبر من أكبر مُصدري النفط في العالم، لتكون بذلك اللاعب الأهم في أسواق الطاقة العالمية.

وقد عززت هذه القدرات الاقتصادية من نشاط ودور دول الخليج العربية ضمن التكتلات الدولية المهمة، حيث انضمت السعودية إلى "مجموعة العشرين"، التي تضم أكبر الاقتصادات العالمية، فيما أصبحت دولة الإمارات مراقباً في هذه المجموعة وشاركت في اجتماعاتها الأخيرة بفاعلية، كما سمحت هذه القدرات الاقتصادية والفوائض المالية التي راكمتها دول مجلس التعاون لحكوماتها بالقيام بأدوار فاعلة في تقديم المساعدات التنموية والإنسانية، وبناء شراكات اقتصادية فاعلة مع مختلف دول العالم بما عزز من دورها العالمي.

كما أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي مسرحاً لاستضافة العديد من الفعاليات الدولية المهمة، حيث أصبحت الإمارات أول دولة في الشرق الأوسط وأفريقيا

تستضيف معرض "إكسبو 2020 دبي"، وتمكنت من جمع 191 دولة للمرة الأولى في تاريخ المعرض الممتد على 170 عاماً. كذلك استضافت قطر بطولة كأس العالم 2022، كأول دولة في الشرق الأوسط أيضاً، إلى جانب العشرات من الفعاليات الدولية المهمة الأخرى، والتي تعكس ثقة العالم في دول هذه المنطقة.

ومن بين العوامل أيضاً التي عززت من مكانة ودور دول مجلس التعاون الخليجي، شبكة العلاقات الخارجية الواسعة التي نجحت هذه الدول في بنائها مع القوى الدولية المختلفة، بشكل جعل منها شريكاً موثوقاً للعالم كله، بفضل سياساتها الخارجية المتوازنة والحكيمة، إلى جانب ما تتمتع به من استقرار سياسي وأمني مقارنةً بدول المنطقة المحيطة والعالم ككل، وهو الأمر الذي سمح لها بقيادة النظام الإقليمي العربي الذي مر العقد الماضي بواحدة من أسوأ مراحله وأزماته، وتمكنت من التعامل بفاعلية مع أزماته المختلفة، مما عزز من الثقة في قدرات وسياسات دول الخليج.

ولم يقتصر الأمر فقط على عناصر القوة المادية، بل نجحت دول الخليج في تعزيز عناصر قوتها الناعمة، حيث جاءت دولة الإمارات في المرتبة العاشرة عالمياً والأولى إقليمياً في قوة التأثير، وفق مؤشر القوة الناعمة العالمي لعام 2022، لتعزز مكانتها كواحدة من أكبر دول المنطقة والعالم، من حيث التأثير الإيجابي والسمعة الطيبة. كما تملك السعودية قوة ناعمة كبيرة داخل العالم الإسلامي نابعة من كونها حاضنة للحرمين الشريفين.

وخلال الأعوام الأخيرة، برز الدور المتنامي لدول مجلس التعاون الخليجي في العديد من المظاهر، التي يصعب حصرها هنا، ولكن يمكن التوقف عند ثلاث أزمات دولية رئيسية، كان لدول الخليج الدور الأبرز فيها، كالتالي:

1- جائحة كوفيد-19، حيث كان لدول المنطقة، خاصةً الإمارات والسعودية، دورها الفاعل في دعم جهود مواجهة الجائحة عالمياً من خلال تقديم كل صور الدعم والمساندة للدول التي عانت وطأة الجائحة، حيث تحركت قوافل الإغاثة الإماراتية والسعودية والخليجية الأخرى لتصل إلى العديد من الدول، وهي مواقف أشادت بها جميع المنظمات الإنسانية والصحية وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية.

2- الحرب الأوكرانية، إذ تبنت دول مجلس التعاون الخليجي سياسة خارجية محايدة، وهو ما أهّل دولة الإمارات والسعودية لتكون وسيطاً نزيهاً في محاولة احتواء هذه الأزمة ووقف الحرب، حيث قام صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة "حفظه الله"، بزيارة إلى روسيا ولقاء الرئيس فلاديمير بوتين للوساطة وإيجاد حل للصراع، وهو ما أكد الدور العالمي للإمارات ودول الخليج عامة، كما نجحت الجهود السعودية في التوصل لاتفاق لتبادل الأسرى بين روسيا وأوكرانيا.

3- تغير المناخ، وهذ الأزمة التي بدأت آثارها تظهر بوضوح في السنوات الأخيرة، حيث وقفت دول الخليج، لا سيما السعودية والإمارات، موقف الدول المسؤولة والحريصة على مواجهة التحديات العالمية، فتعددت المبادرات التي أعلنتها الدولتان، ومن بينها وضع استراتيجيات لتحقيق الحياد المناخي. فيما أعلنت دولة الإمارات والولايات المتحدة الأمريكية، في مطلع نوفمبر 2022، عن شراكتهما الاستراتيجية لاستثمار 100 مليار دولار في تنفيذ مشروعات للطاقة النظيفة تبلغ طاقتها الإنتاجية 100 جيجاوات في كل من دولة الإمارات والولايات المتحدة ومختلف أنحاء العالم بحلول عام 2035.

وبالتالي، فإن هذه الأزمات الثلاث أظهرت بوضوح الدور العالمي المتنامي لدول الخليج العربية، وأكدت أهميتها في مواجهة التحديات العالمية المشتركة.

توقعات 2023:

من المُتوقع أن يستمر هذا الاتجاه التصاعدي للدور الخليجي في النظام الدولي خلال العام 2023، وذلك بالاستناد إلى مجموعة من الحقائق، وأبرزها ما يلي:

1- استمرار، وربما، تفاقم الأزمات الاقتصادية العالمية الناجمة عن الحرب الروسية- الأوكرانية، وتبعات جائحة كوفيد-19 التي لا تزال مستمرة، بما في ذلك مخاطر التضخم، والكساد العالمي. وفي هذه الحالة، فإن دول الخليج العربية، بما تمتلكه من قدرات اقتصادية وفوائض مالية كبيرة، سيكون لها دور أكبر في محاولة مواجهة هذه الأزمات، بالرغم من أنها قد تتأثر بها. كما سيكون لها دور أكبر في تنظيم وضبط أسواق الطاقة العالمية، لا سيما في ظل التداعيات الكبيرة للأزمة الأوكرانية على هذه الأسواق والمساعي الغربية لفرض عقوبات على النفط والغاز الروسيين.

2- سيكون لدول الخليج، وبصورة خاصة دولة الإمارات، دور أكبر في مواجهة ظاهرة التغيرات المناخية وقيادة الجهود العالمية في هذا الصدد، عندما تستضيف الدولة أعمال مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته الثامنة والعشرين "كوب 28". وتستعد دولة الإمارات منذ الآن من أجل أن تكون هذه الدورة هي الأهم والأبرز ضمن الجهود الأممية لمواجهة ظاهرة التغير المناخي العالمي.

3- ربما تنضم دول الخليج، أو بعضها، إلى مزيد من التكتلات الدولية الصاعدة، مع سعي العديد من القوى الدولية إلى استقطابها لهذه التكتلات للاستفادة من القدرات المتوفرة لديها. فإلى جانب "مجموعة العشرين" التي تتمتع السعودية بعضويتها وتشارك الإمارات في اجتماعاتها، هناك تكتل "بريكس بلس" وهو تجمع موسع لمجموعة "بريكس" والتي تلقت بعض دول الخليج دعوات بالفعل للانضمام له، وهناك أيضاً الدور الإماراتي البارز في مجلس الأمن الدولي، وهذا بدوره سيعزز من الدور العالمي للمنطقة.

4- مع استمرار وتعقد الحرب الروسية – الأوكرانية، وعدم قدرة أي من الطرفين على حسم الصراع عسكرياً، ربما يكون هناك مجال أكبر لمواصلة جهود الوساطة الخليجية في هذا

الملف، وستكون فرص تحقيق اختراق خليجي في هذا الصدد أكبر، ما يعزز من دور دول المنطقة، خاصةً دولة الإمارات.

5- تلعب دول مجلس التعاون الخليجي دوراً أكبر في تعزيز ونشر القيم التي تحض على التسامح والانفتاح وقبول الآخر ومواجهة خطابات الكراهية، وهو ما سيعزز من دورها في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي.

6- ستواصل دول مجلس التعاون الخليجي جهودها في مجال بناء علاقات شراكة استراتيجية بناءة مع مختلف القوى الدولية، في إطار من التوازن الهادف للحفاظ على المصالح الوطنية والخليجية، وهو ما يعني مزيداً من الانخراط الخليجي في القضايا العالمية. وربما يكون الاتجاه أكثر نحو دول القارة الأفريقية، مع مواصلة تعزيز العلاقات مع القوى الآسيوية والغربية.

7- من شأن الخطط التنموية الطموحة التي تتبناها دول الخليج، وتركيزها على الاستثمار في الاقتصاد المعرفي والتكنولوجيا الحديثة، أن تعزز من قوة الاقتصاد الخليجي، ومن ثم قوة الدور الخليجي في النظام الدولي.

بشكل عام، يمكن القول إن الاتجاهات المستقبلية لعام 2023 تشير بوضوح إلى دور أكبر لدول الخليج في النظام الدولي، وهو أمر يمثل نتاجاً لسياساتها الخارجية والتنموية الحكيمة.

الإقليمية الجديدة.. بزوغ تعاون شرق أوسطي 2023

◄ د.عبد المنعم سعيد
كاتب ومفكر مصري

تمثل الحالة الإقليمية مكانة وسطاً في التحليل السياسي الدولي ما بين حالة الدولة الوطنية وإطارها "الجيوسياسي" تعاوناً وتنافساً، والنظام الدولي المُعبر عن توزيع القوة الهرمي بين القوي الرئيسية في العالم. وفي هذا الموقع الوسطي، تولدت روابط إقليمية قامت أحياناً على التحالف العسكري، وأحياناً أخرى على العلاقات الاقتصادية، ولكنها أخذت أشكالاً أكثر قرباً، كان أبرزها الاتحاد الأوروبي. ولعل الغرض الدائم من الروابط الإقليمية هو الاستفادة من القرب الجغرافي، وبزوغ تهديدات ومصالح مشتركة بين الدول.

وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا المقال التفاعلات والتحالفات الإقليمية المتوقعة في منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2023، استناداً إلى السوابق التاريخية، والتطورات التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الماضية، خاصةً على صعيد الدول الرئيسية الفاعلة في الإقليم.

سوابق الشرق الأوسط:

عرف الشرق الأوسط العديد من أشكال الأحلاف العسكرية، والتي تمثلت في معاهدة الدفاع العربي المشترك، وفي حلف بغداد، ومن بعده الحلف المركزي. ولكن من الناحية الاقتصادية، فإن الروابط الإقليمية بزغت في إطار من التهديدات الدولية أو الإقليمية.

وأثناء الحرب العالمية الثانية مثلاً، وجدت بريطانيا أنه لابد من وضع آلية يمكن من خلالها التعامل مع الأوضاع الاقتصادية المتعثرة بفعل عمليات الغواصات المتقاتلة في البحر الأبيض المتوسط. وفي أبريل 1941، أنشأت بريطانيا ما سُمي بـ "مركز إمداد الشرق الأوسط" Middle East Supply Center MESC""، لكي يوفر الحاجات الأساسية من الغذاء والدواء، سواء كان ذلك بالاستيراد من مناطق أخرى، أو من خلال تشجيع الإنتاج المحلي، أو التعاون الإقليمي الذي كان نقطة البداية فيه بين مصر وفلسطين وسوريا. وتمدد هذا المركز خلال فترة الحرب آنذاك، وخفف من آلامها، وتشجعت صناعات محلية على تعويض المفقود الناتج عن العمليات الحربية. وانتهى عمل ذلك المركز مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولكن الجائز أن فكرة الحاجة إلى التعاون الإقليمي ظلت باقية، وربما كانت من الدوافع وراء إنشاء جامعة الدول العربية.

نتائج "الثورات العربية":

تراوحت التجارب الإقليمية في الشرق الأوسط بين محدودية النتائج والفشل الكامل، لأسباب كثيرة تعود إلى طبيعة الدولة الوطنية، والضغوط التي أوقعها الصراع العربي - الإسرائيلي على الدول العربية. ولم يكن العقدان الأولان من القرن الواحد والعشرين رحيماً بالعرب عندما تراوحت أحوالهم بين الجمود خلال العقد الأول، والثورة في العقد الثاني والتي سُميت بـ "الربيع العربي".

والنتيجة الأساسية لهذه المرحلة كان أولها بزوغ "الإسلام السياسي" كقوة ساعية إلى شكل "الخلافة الإسلامية" كرابطة بين دول المنطقة، وثانيها "الحروب الأهلية" والنزاعات العنيفة الداخلية بين قوى سياسية وطائفية، وثالثها أن الدول غير العربية الإقليمية،

خاصةً إيران وتركيا، عملت على استغلال "حالة الخلل الثوري" من أجل التدخل في مجمل الإقليم العربي، ورابعها واعتباراً من عام 2015 شهد الإقليم الكثير من التطورات التاريخية في المنطقة لا يزال بعضها عاكساً لانهيارات ما بعد الثورات ونجمت عنها اعتداءات عسكرية قامت بها ميليشيات موالية لإيران ضد السعودية ودولة الإمارات؛ ولكن بعضها الآخر ولّد موجات من الإصلاح القائم على مفهوم الدولة الوطنية ذات الحدود المقدسة، والهوية التاريخية لمواطنين متساوين في الحقوق، ومشروع وطني للتنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وكانت نتيجة تلك المرحلة حالة من الفرز في التحالفات الإقليمية، حيث تكون "التحالف الرباعي" من السعودية والإمارات ومصر والبحرين، وجميعها من "دول الإصلاح"، في مواجهة محور إقليمي آخر كانت بعض دوله داعمه لجماعة الإخوان المسلمين.

العلاقات الإقليمية الجديدة:

من الذائع في علم العلاقات الدولية أن السياسات الخارجية للدول ترتبط كثيراً بالسياسات الداخلية لها فيما يُسمى "Link-age Politics". وكان طبيعياً، وفق ذلك، أن يترتب على عمليات الإصلاح الداخلي واسعة النطاق، السعي إلى إعادة ترتيب العلاقات الإقليمية. والإصلاح هكذا حالة متعددة الأبعاد ولكنها لا تستمر ولا تؤتي ثمارها إلا بكثير من الاعتدال للفكر ورفض التطرف، ليس فقط في الساحات الداخلية للدول، وإنما كذلك في ساحاتها الخارجية. والقول الشائع دائماً هو أن "دول الإصلاح" تسعى إلى "تصفير الصراعات والمشاكل"، وهذه الدول بحكم طبيعتها التنموية تخلق شبكات من العلاقات القائمة على مصالح أمنية وسياسية واقتصادية مشتركة تُسهل عمليات التنمية وتُعالج المطبات العالمية والإقليمية.

وأخذت أشكال جديدة من الدبلوماسية والسياسة طريقها إلى الساحة الإصلاحية، وهنا فإن تخطيط الحدود البحرية بين مصر والسعودية لم يفصل بين البلدين، وإنما قرب من بعضها البعض، حينما خلق مشروعات كبرى لتنمية شمال غرب المملكة في إقليم "العُلا"، لكي تلتقي مع التنمية في شمال شرق جمهورية مصر العربية في سيناء، بحيث يُقدما حزاماً سكانياً جنوب فلسطين وإسرائيل والأردن. كذلك، فإن تخطيط الحدود البحرية بين مصر وكلٍ من قبرص واليونان، فتح مجالاً واسعاً لمنتدى غاز شرق المتوسط لكي يجمع بين فلسطين وإسرائيل والأردن، وثلاث دول أوروبية (قبرص واليونان وإيطاليا)، في تجمع اقتصادي تكون مصر فيه هي المركز والمعبئة للموارد لصالحها وصالح جميع الأطراف.

وهذا النهج في العلاقات الإقليمية فتح الباب لعدد من الروابط الإقليمية الجديدة، بعضها ظل قليل الأثر، إلا رابطة التشاور المستمر مثل محاولة قيام ما سُمي بـ "الشام الجديد" الذي يربط بين مصر والأردن والعراق. ولكن هذه فتحت الباب لمرور "خط الغاز العربي" من مصر إلى الأردن إلى سوريا ليصل إلى لبنان، والتي نجحت بدورها في توقيع اتفاق الخطوط البحرية مع إسرائيل واقتسام حقل الغاز بينهما.

الطريق إلى 2023:

شكل "بيان العُلا" الذي خرج عن قمة مجلس التعاون الخليجي في 5 يناير 2021، مجالاً للتهدئة في الإقليم، وإزاحة العقبات في العلاقات القطرية مع دول الرباعية العربية، وعودة العلاقات بين دول الخليج إلى طبيعتها، وفتح أبواب الدبلوماسية والسياسة مع إيران وتركيا، والاقتراب المختلف إلى إسرائيل من خلال اتفاقيات السلام الإبراهيمي، ومن قبله منتدى غاز شرق المتوسط، واجتماع النقب الذي حضرته 4 دول عربية مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، مع نية تطوير أشكال مختلفة من التعاون والتنبيه إلى أن القضية الفلسطينية لا تزال باقية وحاضرة. كما قامت مصر وإسرائيل بتوقيع اتفاق مع الاتحاد الأوروبي لإمداد الأخير بالغاز المُسال لتعويض دوله عن خسائر الغاز الروسي الذي بات مستعصياً على الحضور بسبب الحرب الأوكرانية.

ومن المتوقع أن تقوم "الإقليمية الجديدة" في عام 2023 على نسج علاقات ومصالح يجري إنضاجها على نار هادئة، وتكون مهمتها الاستجابة إلى مصالح قائمة ومتوقعة، وباختصار فإنها تضيف إلى قوة الدولة وسعادة شعبها، وفي الوقت نفسه تخلق توازنات جديدة ليست فيها الشعارات المألوفة عن الوحدة العربية، وإنما يوجد فيها الترويض والاستيعاب لقوى دولية وإقليمية. فهي نوع من "الصبر الاستراتيجي"، والقدرة على إقامة الجسور من دون تعجل؛ المُركب العربي فيها واضح، يبادل ويوفق مصالح. وفي هذا الصدد، فإن لقاء الرئيس الأمريكي، جو بايدن، مع قادة تسع دول عربية في منتصف يوليو 2022، ثم القمة الصينية - العربية المرتقبة للرئيس شي جين بينغ في السعودية يوم 9 ديسمبر 2022، يوضح إلى أي حد أن توازنات القوى في المنطقة تتغير، ليس فقط عسكرياً واقتصادياً، وإنما أكثر من ذلك ثقافياً، حيث أصبح "التجديد الفكري" دينياً ومدنياً وأكثر من ذلك استيعاب التقدم وشروطه.

إشكاليات المسار الإقليمي:

داخل المنطقة العربية لا تزال أزمات "الربيع العربي" قائمة، والمحيط الإقليمي لا تزال له عقده. وبالرغم من مرور نحو 43 عاماً على اندلاع الثورة الإيرانية في عام 1979، فإن فكرة "الدولة" لا تزال على مسافة بعيدة من "الثورة". كذلك، فإن تركيا بالرغم من النجاح الذي حققته في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، دخلت إلى مرحلة حائرة بين حلمها القديم في أن تكون جزءاً من الاتحاد الأوروبي، وواقعها "الجيوسياسي" الذي يجعل حدودها تتخبط بجوار الصدام الروسي - الأوكراني وصدامات آسيا الوسطى، بينما يبقى الحلم التركي لما بعد أتاتورك أن يكون هناك مجال "فتح عثماني جديد". ومن جانبها، فإن إسرائيل سوف تظل "عُقدة العقد" بموقعها في وسط الإقليم العربي، وبطاقات القوة الكبيرة لديها، سواء كانت ذاتية أو بحكم العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب.

ختاماً، يكن القول إن "الإقليمية الجديدة"، حتى الآن، غزلت نسيجاً من العلاقات التعاونية في مجالات شتى، وبعثت الحياة في مثيلاتها التي مضت، ولكنها لم تُخرج إسرائيل من المأزق الفلسطيني على أرض الواقع. وما تحتويه كل هذه الإشكاليات من معضلات، تخلق فرصاً صغيرة وكبيرة، أهم ما فيها أنها يمكن أن تتجسد في الواقع من دون اعتماد على قوى خارجية.

احتمالات تسوية صراعات الشرق الأوسط في 2023

◄ أ. د. أحمد يوسف أحمد
أستاذ العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

يهدف هذا المقال إلى تقديم رؤية استشرافية لمستقبل صراعات منطقة الشرق الأوسط في عام 2023، وتحديداً الصراعات الدائرة في اليمن وليبيا وسوريا، وذلك من خلال تحليل التطورات الطارئة على المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية المؤثرة في مسارات هذه الصراعات، وحدود تأثير كل من هذه المحددات على اتجاهات تلك الصراعات في العام الجديد.

استشراف المستقبل:

يعد استشراف المستقبل في التحليل السياسي - كما هو في كل الظواهر الاجتماعية وإن بدرجة أشد - عملية تحيط بيها صعوبات جمة، ليس التغلب عليها سهلاً، وأكتفي في هذا السياق بالصعوبة الخاصة بتعدد المتغيرات وتعقدها بسبب علاقات التشابك بينها، ويكفي مثلاً الإشارة إلى أن المُضي قُدماً في عملية استشراف المستقبل بشيء من الثقة تتطلب الإحاطة بتفاصيل بالغة التعقيد، لا تكون متاحة بالضرورة حتى لأعتى أجهزة المخابرات، عن خريطة القوى الداخلية وأوزانها سياسياً وعسكرياً في دول الصراعات، والتحالفات البينية لهذه القوى وموازين القوة الناجمة عنها، والأطراف الخارجية الداعمة لتلك القوى إقليمياً وعالمياً، وحدود هذا الدعم وأشكاله، علاوة على التفاعلات بين جميع أطراف صراع ما. وهذا كله بافتراض ثبات المتغيرات، لأن أي تغيير ذي شأن في أحدها لابد أن تكون له تداعياته على نموذج هذه التفاعلات.

وتزداد هذه الصعوبات في التنبؤات قصيرة المدى، لأنه في الأجل الطويل كلنا نموت كما يقولون. أما على المدى القصير - كذلك الذي يتصدى له هذا المقال - فإن أي تغير مفاجئ غير متوقع، مثل وفاة زعيم أو اغتياله مثلاً، يمكن أن يحدث ارتباكاً في مسار الأحداث. ولا مناص لتفادي هذه الصعوبات من بذل أقصى الجهود للإلمام بالتفاصيل والتطورات المتعلقة بها كافة، والاستفادة من تراكم الخبرة بموضوع ما، وتحليل اتجاهاتها العامة والتوصل إلى النماذج التي حكمت تطورها والاستفادة من الأخطاء التي تقع فيها عمليات التنبؤ لتحسين قدرتنا دائماً على استشراف المستقبل.

وفي محاولة لاستشراف مستقبل الصراعات في اليمن وليبيا وسوريا في عام 2023، سوف أقوم بمغامرة تحليلية، إذا جاز التعبير، يُبنى التنبؤ فيها على الخبرة المتراكمة من تحليل الاتجاهات العامة على صعيد المتغيرات الداخلية والإقليمية والعالمية المؤثرة في هذه الصراعات. والافتراض في هذه المغامرة أن الأوضاع التي ستكون عليها تلك الصراعات في العام الجديد، ستمثل بصفة عامة امتداداً للأوضاع الحالية حتى وإن اختلفت التفاصيل، حيث إن هذه الاختلافات إن وقعت لن تمثل خروجاً حاداً عن النموذج العام لتطور تلك الصراعات حتى الآن، وأن أي تغيير في هذه الأوضاع سيكون أساساً بفعل المتغيرات الإقليمية، ولن يكتمل في مجرى العام، كما أن نتائجه ستكون على أحسن الفروض متوازنة؛ بمعنى أنها لن تنطوي على انتصار واضح للشرعية في اليمن أو ضد

التدخل الخارجي في ليبيا أو للنظام السوري على خصومه. وتقتضي محاولة التدليل على صحة هذا الفرض استعراضاً لحال المتغيرات الداخلية والإقليمية والعالمية المؤثرة في الصراعات موضوع التحليل.

متغيرات داخلية:

كشف النموذج العام لتطور الصراعات الإقليمية عن استقطابات حادة بين القوى المحلية في هذه الصراعات، سواء بين قوى الشرعية اليمنية وخصومها من ميليشيا الحوثيين، أو بين قوى شرق ليبيا وغربها، أو بين النظام السوري وخصومه، وقد فشلت كل المحاولات لتجاوز هذه الاستقطابات. ففي اليمن، باءت كل محاولات تسوية الخلافات بين الشرعية والحوثيين، بالفشل، وذلك مثلاً عبر مفاوضات فيينا (2015)، والكويت (2016)، ثم فشل مبادرة وزير الخارجية الأمريكي السابق في نهاية عام 2016، ثم المبادرة العُمانية (2021)، وصولاً إلى فشل تجديد مبادرة التهدئة الأممية التي بدأت في 2 أبريل 2022 وانتهت في 2 أكتوبر من العام نفسه. وكان تشدد الحوثيين سبباً رئيسياً لفشل المفاوضات، ولا توجد أدنى إشارة لاستعدادهم لتليين مواقفهم باتجاه الاحتكام لآليات ديمقراطية لأنهم يعرفون نتائجها سلفاً، علماً بأن أمير الكويت الراحل صاحب الخبرة التي لا تُبارى في الشؤون العربية عامة واليمنية خاصة، قد ألقى بثقله في مفاوضات الكويت من دون جدوى، وأن المبادرتين الأمريكية والعُمانية واجهتا المصير نفسه.

وينطبق الأمر نفسه على ليبيا التي تنقسم فيها القوى السياسية بين موالين لنظام القذافي السابق، وأنصار الثورة عليه الذين ينقسمون بدورهم إلى قوى مدنية وأخرى ترفع شعارات الإسلام السياسي، فضلاً عن الخلافات القبلية أو الأسس القبلية للانقسامات الراهنة. وكذلك سوريا التي صمد فيها نظام الحكم برئاسة بشار الأسد في مواجهة معارضيه من القوى المدنية السياسية والعناصر العسكرية المنشقة عن الجيش النظامي والقوى التي ترفع شعارات إسلامية، وبعضها على الأقل مصنف دولياً كفصائل إرهابية، فضلاً عن الأكراد السوريين الذين يطالبون بحكم ذاتي، وينطبق على الاحتقان السياسي في سوريا ما انطبق على الحالتين اليمنية والليبية.

تدخلات إقليمية:

ترجع أهمية المتغيرات الإقليمية إلى أن دور القوى الإقليمية، وبالذات إيران وتركيا، بالغ الأهمية في دعم الفصائل الداخلية في حالات الصراع المسلح الثلاث التي تمت الإشارة إليها، وضمان استمرار تأثير هذه الفصائل كونها أدوات لتحقيق أهداف تلك القوى التي يملك كل منها مشروعه الخاص لتحقيق مصالحه في الإقليم. فإيران هي الداعم الأساسي، إن لم يكن الوحيد، للحوثيين، وبدون هذا الدعم تتقلص قدرتهم كثيراً على الصمود بوجه معسكر الشرعية، بل تنتهي تماماً فيما يتعلق بقدرتهم على الهجمات المضادة بالصواريخ والطائرات المُسيّرة.

أما تركيا، فهي فاعل رئيسي في الصراعين الآخرين في ليبيا وسوريا، حيث تدعم الغرب الليبي بالمشورة العسكرية بالغة الأهمية والسلاح والتدخل العسكري غير المباشر. وفي هذا الإطار، لعب الدعم التركي بكل صوره وأشكاله دوراً حاسماً في منع قوات المشير خليفة حفتر من دخول العاصمة طرابلس، بل ودفعها إلى الخلف، لدرجة دفعت الرئيس المصري، عبدالفتاح السيسي، في يونيو 2020، إلى الحديث صراحةً عن تدخل مباشر للقوات المصرية في القتال إذا تخطت القوات الموالية للغرب الليبي "الخط الأحمر" الذي حدده بخط سرت – الجفرة. وهي صورة أخرى من صور تأثير القوى الإقليمية في الصراع الليبي، خاصةً أن تصريحات الرئيس السيسي كانت بالفعل رادعة لقوات الغرب الليبي وداعميها.

وفي سوريا، فإن الدور التركي أكثر وضوحاً، حيث إنه لا يكتفي بالدعم غير المباشر للفصائل المسلحة، بل يمارس تدخلاً عسكرياً مباشراً بعمليات عسكرية للقضاء على ما تعتبره أنقرة تهديداً لأمنها وبالذات من منظور تخوفها من طموحات أكراد سوريا إلى حكم ذاتي واحتمال تطور هذه الطموحات إلى المطالبة بالانفصال، وهو ما تتخوف تركيا من تداعياته على وضع أكرادها الذين يمثلون أكبر تجمع كردي في العالم في دولة واحدة. وقد ترتب على هذه العمليات سيطرة تركيا على أجزاء من الإقليم السوري، علاوة على التهديد بعمليات عسكرية جديدة في الأراضي السورية كلما قدّرت القيادة التركية أن ثمة تهديداً لأمنها القومي ينبع من طموحات أكراد سوريا ومطالبهم.

تأثيرات عالمية:

تنبع أهمية المتغيرات العالمية من الوزن القيادي للقوى الكبرى صاحبة المصلحة في التأثير على مسارات الصراعات في الشرق الأوسط، بما يحقق مصالحها أو على الأقل لا يشكل تهديداً لها. ولذا فإن بصمتها على الصراعات الإقليمية الثلاثة موضوع التحليل واضحة، وإن تفاوتت الأهمية النسبية لأدوارها وتدخلها من صراع لآخر، حيث بلغت ذروتها في الصراع السوري الذي لعبت فيه روسيا دوراً حاسماً في وأد احتمالات سقوط نظام الأسد وإدارة اللعبة الدبلوماسية بمهارة. وبدت الحالة الليبية ساحة رحبة لتنافس دولي واسع ليس بين القوى الغربية وروسيا فحسب، وإنما كان التنافس ظَاهِراً بين القوى الأوروبية ذاتها كما يتضح من التنافس الفرنسي- الإيطالي، على سبيل المثال.

فيما مثّل الصراع في اليمن الحالة التي شهدت الدرجة الأقل لتدخل القوى العالمية في مجرياته، حيث لعب تحالف دعم الشرعية من جانب، وإيران من جانب آخر، الدور الأكبر في إدارة الصراع، من خلال تأييد كل من الجانبين لأحد طرفي الصراع. ولا يعني هذا بطبيعة الحال أن تأثير القوى الكبرى غائب عن الصراع اليمني، ولكنه ربما ثانوي إذا قورن بالصراعين السوري والليبي مثلاً.

تداعيات متفاوتة:

تُظْهِر النظرة المتأنية لحركة المتغيرات السابقة، الداخلية والإقليمية والدولية، على صراعات اليمن وليبيا وسوريا، ثلاث ملاحظات رئيسية، وهي كالتالي:

1- تشير الملاحظة الأولى إلى جمود المتغيرات الداخلية في الصراعات الثلاثة في اليمن وليبيا وسوريا؛ بمعنى غياب أي تغيير جذري في تفاعلاتها يمكن أن يشير إلى نقلة نوعية في موازين القوى بينها تؤدي إلى حسم أي من تلك الصراعات أو التوصل لتسوية فيها بفعل حركة المتغيرات المتعلقة بأطرافها المحلية والداخلية.

2- تتعلق الملاحظة الثانية بالمتغيرات العالمية وتشير بوضوح إلى تراجع أولوية هذه الصراعات الإقليمية بالنظر إلى التطورات الخطيرة على الساحة الدولية، والتي تتعلق بالنسبة للقوى الكبرى بمصالح وقيم أهم بكثير من الصراعات التي تجري على الأراضي اليمنية والليبية والسورية. إذ إن نتائج الحرب الدائرة الآن في أوكرانيا سوف تؤثر على بنية النظام العالمي برمته وتوازنات القوى فيه، ولذا فإن هذه الحرب انتزعت أولوية اهتمامات القوى الكبرى، كما أنها أثرت بالسلب دون شك على الموارد التي يمكن أن تخصصها تلك القوى للصراعات الدائرة في منطقة الشرق الأوسط.

ومن المعروف أن الحديث دائر في الولايات المتحدة منذ ولاية الرئيس الأسبق، باراك أوباما، أصلاً عن الانسحاب التدريجي من الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن هذا الانسحاب لم يحدث حتى الآن ولن يحدث أبداً لضخامة المصالح الأمريكية في المنطقة، فإن ذلك الحديث قد قلل من دون شك من الحضور والتأثير الأمريكيين في قضايا الإقليم، فما بالنا بوقت تواجه فيه الولايات المتحدة تحدياً صريحاً ومباشراً لقيادتها العالمية في منطقة شديدة الحساسية لمصالحها في أوروبا. كذلك فلنتخيل أن الأوضاع في سوريا قد تطلبت تكثيف الدعم الروسي لنظام الأسد، ففي هذه الحالة التي تواجه فيها موسكو حلف شمال الأطلسي على الأراضي الأوكرانية، لا شك أنه سيكون من الصعوبة بمكان عليها أن تُصَعد تدخلها العسكري المباشر في سوريا.

وهكذا فإن قراءة خريطة المتغيرات العالمية في اللحظة الراهنة، التي لا توجد مؤشرات على انتهائها سريعاً، تشير إلى تراجع مُرجح لتأثير القوى العالمية في صراعات الشرق الأوسط، وهي ملاحظة مهمة بصفة خاصة لاحتمالات تسويتها وليس حسمها عسكرياً؛ لأن القوى الكبرى حاولت الحسم العسكري من دون جدوى حتى الآن، غير أن دورها سيكون مؤثراً بلا شك في تقديم الضمانات الأمنية والاقتصادية لأي تسوية يمكن التوصل إليها، وهو دور قد يصعب تصور تخصيص الموارد له ومن ثم ضمان فاعليته في الظروف الدولية الراهنة.

3- تبقى الملاحظة الثالثة المتعلقة بالمتغيرات الإقليمية التي تبدو الوحيدة التي تشهد حراكاً واضحاً؛ لأنه يمكن الافتراض بأن القوى الإقليمية قد اتجهت بصفة عامة إلى تخفيف الاحتقان ومحاولة تطبيع العلاقات فيما بينها في أعقاب تفاعلات صراعية دارت بينها، وإن لم تتخذ الشكل العسكري المباشر، كما حدث بين التحالف العربي وإيران في اليمن، وبين مصر وتركيا في ليبيا، وبين تركيا وسوريا في الصراع الدائر على الأراضي السورية، وبين تركيا أيضاً وعدد من الدول العربية بخصوص الموقف من الحركات التي تنسب نفسها للإسلام. وبدا وكأن هذه القوى الإقليمية جميعها، وإن بدرجات متفاوتة، قد توصلت إلى أن استمرار الاحتقان بينها لن يفضي إلى انتصارات حاسمة، وإنما إلى استنزاف يُعتد به للموارد. وهكذا شهدنا مثلاً انفتاحاً سعودياً وإماراتياً على تركيا، وحواراً سعودياً مع إيران.

وفي قمة جده للأمن والتنمية التي عُقدت في منتصف يوليو 2022، كان واضحاً من مواقف الدول العربية التي حضرت القمة أن فكرة إقامة حلف عربي ضد إيران برعاية أمريكية قد وُضِعَت في خزائن التاريخ، ولا يعني هذا أن التناقضات العربية - الإيرانية قد حُلت وإنما المقصود أن الباب الدبلوماسي لحل الخلافات قد تم فتحه. وينطبق الأمر نفسه على تركيا، فثمة انفتاح إماراتي وسعودي على تركيا، يُضاف إلى علاقتها الوطيدة أصلاً بقطر. وهناك حوار مصري - تركي وإن كان بطيئاً، يشبه في وتيرته الحوار السعودي – الإيراني. كذلك فإن هناك انفتاحاً تركياً على النظام السوري، وإن كان ما زال في بداياته، بيد أن توثق العلاقات الروسية - التركية على خلفية الحرب في أوكرانيا يمكن أن يزيد من فرص نجاحه.

آمال قائمة:

هكذا يمكن أن ننتهي إلى أن المصدر الوحيد لأي أمل في تغيير يطرأ على الصراعات الدائرة في اليمن وليبيا وسوريا، هو استمرار التحولات في العلاقات بين القوى العربية ونظيرتها الإقليمية، واكتمال هذه التحولات، لأن تلك القوى تلعب أدواراً مهمة كما رأينا في تلك الصراعات. فلا شك أن أي تقارب عربي - إيراني سوف ينعكس بالإيجاب على جهود تسوية الصراع في اليمن، ونجاح الحوار المصري - التركي سوف يعني إمكانية الحديث عن تقدم في تسوية الصراع الليبي، ونجاح الحوار بين تركيا وسوريا سوف تكون له بالتأكيد انعكاسات إيجابية على تسوية الصراع في سوريا، خصوصاً مع وجود مصلحة مشتركة بين نظامي البلدين فيما يتعلق بالمشكلة الكردية، فكلاهما تتحقق مصلحته بعودة الأكراد إلى مظلة الدولة السورية مع الاعتراف بحقوقهم المشروعة كمواطنين سوريين، وسوف تساعد العلاقات الروسية - التركية المتنامية دون شك في هذا الاتجاه.

غير أن هذا التحليل لا يعني أن عام 2023 سيشهد تسوية الصراعات في اليمن وليبيا وسوريا؛ لأن غالبية شهور العام قد تُستغرق في استكمال حوارات التهدئة والتقارب، فضلاً عن أن احتمالات انتكاسات هذه الحوارات ما زالت قائمة، كما أن نجاحها لا يعني تلقائياً التوصل إلى تسوية، فهي عملية أكثر تعقيداً بكثير سوف تظهر فيها مصالح الأطراف المحلية وتؤثر على مسار الأحداث كما تُظهر بوضوح خبرات سابقة لتسوية الصراعات. كذلك فإن هذه التسويات لابد وألا تتناقض تناقضاً صارخاً مع مصالح القوى الكبرى وإلا حاولت تخريبها. فعلى سبيل المثال، فإنه لا يمكن تصور تسوية للصراع في سوريا تقوض المصالح الروسية وهكذا. وأخيراً، يجب أن يكون واضحاً أن هذه التسويات إن تمت على هذا النحو - أي بفضل تهدئة إقليمية - سوف تكون تسوية توازن بين مصالح جميع الأطراف وليست انتصاراً واضحاً لأحدها على الآخر، والله أعلم.

المفاوضات النووية الإيرانية 2023 .. استمرار أزمتي الثقة والبدائل

◄ الشيخة نجلاء القاسمي

سفيرة إماراتية سابقة، ومدير إدارة الشؤون الدولية بمركز دبي لبحوث السياسات العامة

مع بداية العام 2023 نسجل مضي ثلاثة عقود على ظهور أول دلائل تطوير البرنامج النووي الإيراني ليتجاوز التخصيب السلمي، حين سجلت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعاوناً بين مفاعل طهران ومعهد البحوث التطبيقية الأرجنتيني لتزويده بالوقود المخصب بنسبة تقل قليلاً عن 20 في المئة، وتوفير 115 كيلوجراماً في العام 1993، لتبدأ سلسله من العقوبات الأمريكية تستهدف قطاع الطاقة الإيرانية.

سربت الجماعات الإيرانية المعارضة خبر إقامة منشآت نووية بالقرب من نطنز وأراك في أغسطس من العام 2002 لتدشن أول برنامج نووي يتبع في تشكيله المؤسسة العسكرية في إيران، بناء عليه أصدر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية قراراً يدعو إيران إلى تعليق أنشطة التخصيب كافة وإعادة المعالجة ذات الصلة ببرنامج تخصيب اليورانيوم والسماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأخذ عينات من البيئة المحيطة بمواقع التخصيب، جاءت استجابة طهران في ذلك الوقت نتيجة ضغوط أوروبية لتمنع تحويل الملف لمجلس الأمن الدولي.

خرق الأطر الدولية:

لم يدم امتثال إيران للقرارات الدولية لوقت طويل مما دفع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن في العام 2006. وأعلنت إيران توقفها الطوعي عن تنفيذ البروتوكول لاتفاق الضمانات الإضافي، وهو متمم للاتفاق الذي يضمن أنشطة التفتيش والتحقيق في المنشآت النووية المعلنة، ويمنح البروتوكول الإضافي حقوقاً موسعة للحصول على المعلومات والدخول إلى المواقع في الدول، ويمكن الوكالة من الحصول على معلومات حول خطط الدول النووية، وأرصدتها من المواد النووية وتجارتها في المواد الداخلة في التصنيع النووي، كما يمنح الوكالة الحق في تركيب كاميرات المراقبة وأخذ عينات بيئية من المواقع المشتبه في وجود مواد نووية فيها.

مع إعلان إيران عن تخصيب أول كميه من اليورانيوم في محطة نطنز لحوالي 3.5 في المئة، تقدم المجتمع الدولي ممثلاً في الأعضاء الخمس دائمي العضوية بالإضافة إلى ألمانيا باقتراح اتفاقية إطارية لتقديم الحوافز من أجل وقف برنامج التخصيب النووي الذي بدأته، ويتبنى مجلس الأمن القرار 1696 الذي يدعو إيران لتعليق أنشطة التخصيب ومعالجة المواد النووية. رفضت إيران الامتثال للقرار الدولي مما قاد لحزمة من العقوبات الدولية بناء على القرار الأممي رقم 1737، تحظر نقل التكنولوجيا النووية والصاروخية إلى إيران وتجميد أصول عدد من المنظمات والأشخاص الإيرانيين لارتباطهم ببرنامجها النووي.

منذ بدء التدخل الدولي، استطاعت إيران تطوير قدراتها النووية، التي بدأت، بحسب ما ذكرت التقارير الاستخباراتية الأمريكية، بالتحويل التدريجي في "أعمال التصميم والتسليح"، وزيادة نسبة النقاء لتخصيب اليورانيوم مع بدء العام 2007 وبالرغم من توالي العروض التفاوضية من مجموعة 5+1 وحوافز التعاون الاقتصادية والتقنية، فإن البرنامج النووي الإيراني بما في ذلك القدرات الصاروخية وبرنامج الفضاء والاتصالات لايزال مستمراً حتى الآن.

وفي العام 2009 أعلنت إيران عن تنفيذ عملية إطلاق ناجحة لقمر صناعي أثارت مخاوف المجتمع النووي تجاه إمكانيات تطوير الصواريخ الباليستية القادرة على حمل رؤوس نووية الآخذة في الازدياد.

تغير الموقف الأمريكي مع إدارة باراك أوباما، ليطرح إمكانية التفاوض المباشر مع إيران بشكل منفصل عن مجموعة 5+1 وعرضت واشنطن استبدال اليورانيوم المخصب بنسبة 20 في المئة لدى إيران بيورانيوم نسبة نقائه 3.5 لأغراض البحث العلمي في مقابل تخفيف العقوبات الأممية، وبالرغم من الموافقة المبدئية، فإنه تم الكشف لاحقاً عن تطوير إيران منشآت نووية جديدة بالقرب من مدينة قم في فوردو، رفضت إيران الاعتراف بوجودها، مما دفع لقرارات حظر أممية أكبر، تبعتها قرارات مقاطعة أمريكية وأوروبية.

الحفاظ على الخيار العسكري:

لطالما أبقى المفاوض الإيراني على خيار إمكانية تحويل منظومته النووية من الأغراض السلمية إلى العسكرية مفتوحاً حيث يصر على تحجيم الرقابة الدولية أو وقفها بشكل كامل، والاعتراض على إجراءات الشفافية والمطالبة بالاعتراف بحقها في تخصيب اليورانيوم ورفع العقوبات عن المؤسسات التابعة للبرنامج النووي.

إيران لم تقرر بعد ما إذا كانت تريد تطوير أسلحة نووية، ولكنها تبقي هذا الخيار مفتوحاً من خلال تطوير إمكانياتها الذاتية وقدراتها المادية، حيث أعلنت عن إكمال تركيب 2800 جهاز طرد مركزي في فوردو لاستكمال تخصيب اليورانيوم بنسبة 20 في المئة في العام 2012.

على خلفية مشهد القدرات النووية الإيرانية المعلنة حول برنامجها النووي، بدأت سلسلة من المفاوضات الدولية جمعت بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا في مقابل المفاوض الإيراني، حول مستقبل برنامجها النووي، للتوصل لاتفاق يحقق قدراً من الشفافية والرقابة الدولية في مقابل التعاون مع إيران على تطوير قدراتها النووية السلمية ورفع العقوبات الاقتصادية. في اجتماع جمع كاترين آشتون المفاوضة عن دول 5+1 ووزير الخارجية الإيراني جواد ظريف في 2013 وضعت الخطوط الأساسية لاتفاق إطاري يسهل عملية التفاوض وشملت:

1. وقف تطوير البرنامج النووي الإيراني.

2. تخفيض مخزون اليورانيوم المخصب بنسبة 20 في المئة.

3. تمكين الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الوصول إلى المواقع النووية لأغراض الرقابة حسب الاتفاقات الدولية.

4. التزام المجتمع الدولي بعدم فرض عقوبات جديدة متعلقة بالجانب النووي على إيران خلال فترة الاتفاق.

وبناء على الاتفاق تم إنشاء لجنة مشتركة لمراقبة الاتفاقية للعمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أقرت اللجنة بالتزام إيران بالاتفاق المبرم وأصدرت الولايات المتحدة وأوروبا حزمة من القرارات لتخفيف العقوبات. مع التزام إيران بالمحددات المتفق عليها في المفاوضات النووية. تم اعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي الإيراني) في العام 2015 وقعت عليها مجموعة 5+1 بالإضافة إلى إيران.

وبينما التزمت إيران بتعهداتها الدولية خلال فترة المباحثات، تم تسريب تقرير للصحافة في 2016 حول خطة البحث والتطوير الإيرانية لأجهزة الطرد المركزي المتقدمة، كما استمرت إيران في تطوير الصواريخ الباليستية، في المقابل أعلنت الولايات المتحدة عن حزمة عقوبات جديدة تستهدف الصواريخ الإيرانية القادرة على حمل رؤوس نووية.

في حين قدم السيناتور، بوب كوركر، مشروع قانون عقوبات على إيران لمكافحة الأنشطة الإيرانية المزعزعة للاستقرار في مارس 2017 ويستهدف الصواريخ الباليستية الإيرانية ودعم الإرهاب، عارض نائب وزير الخارجية في ذلك الوقت أنتوني بلينكن وبعض المسؤولين في إدارة أوباما هذا القانون، ضمن حديث نشره مقال للفورين بوليسي، حيث اعتبروا أنه يعرقل اتفاق 2015. وقد تم تمرير قانون مكافحة الأنشطة المزعزعة للاستقرار في إيران من مجلس الشيوخ بأغلبية 98 صوتاً مقابل رفض 2.

عدم جدوى اتفاق 2015:

حتى في أفضل الظروف، لم يكن التزام إيران بالاتفاق النووي أمراً كافياً، نظراً للتهديد الأمني الذي تمثله إيران ليس فقط على دول الجوار ولكن على المستوى الدولي، فبالرغم من امتثالها للكميات المحددة في الاتفاق النووي (حسب تقارير الوكالة الدولية للطاقة النووية)، فإنها استمرت في تطوير قدراتها النووية التي تمكنها من التحول لبرنامج عسكري بسهولة في المستقبل، من خلال تطوير قاعدة البحث العلمي النووي والصواريخ الباليستية القادرة على حمل رؤوس نووية بالإضافة إلى برنامج الفضاء الذي تستخدمه لتطوير قدراتها الصاروخية والاتصالات والحصول على المعلومات المطلوبة لبرنامجها العسكري.

تناول المجتمع الدولي لأكثر من مرة خطورة برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني، كما تثار مسألة دعم إيران للميليشيات العسكرية لتنفيذ أجندتها الخارجية وتأثيرها في

دول الجوار، ولذلك تم طرح عدد من الإجراءات سواء في الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة للحد من هذه النشاطات المزعزعة للاستقرار، لا يتناسب ذلك بطبيعة الحال مع تطوير البرنامج النووي الإيراني التي استمرت بالتهديد للانسحاب من الاتفاق النووي.

جاء انسحاب إدارة ترامب من الاتفاق ليؤكد عدم فاعلية شروط الاتفاق لوقف التهديد الأمني الذي يشكله النظام الإيراني، من دون النظر للمكونات الأخرى التابعة له. وفرضت الولايات المتحدة سلسلة من العقوبات الاقتصادية والتي قامت إيران على أساسها بتوجيه ردها من خلال تراجعها عن الاتفاق النووي، وإعادة نشاطها لدرجات غير مسبوقة.

بالرغم من ذلك ما زال الديمقراطيون وإدارة بايدن يرون أنه بالإمكان العودة لاتفاق 2015 بمصافحة يد بين الطرفين في حين أنه منذ العام 2018، ظهرت سلسله من المعلومات التي لم تكن متوفرة ضمن تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي أشارت لعدم التزام إيران بالاتفاق، الأمر الذي طرحه نتنياهو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، كاشفاً عن وجود مستودعات سرية نقلت لها المعدات ومخزون المواد المخصبة التي تتعارض مع الاتفاق النووي، وقد أكدت الوكالة الدولية ذلك مؤخراً، حيث قوبل طلبها بتفتيش ثلاثة مواقع إيرانية بالرفض من قبل طهران. كما أن إيران عادت لتطوير قدراتها النووية بشكل غير مسبوق تجاوز مرحلة ما قبل 2015 من تحديث أجهزة الطرد المركزي ورفع إنتاجها من اليورانيوم المخصب لحدود 60 في المئة من النقاء.

ختاماً، ما زال الوضع بين طرفي التفاوض متوقفاً حول بناء الثقة، ففي حين تطالب إيران بتعهدات تمنع الإدارات الأمريكية المتلاحقة من تغيير موقفها تجاه الاتفاق النووي والامتناع عن إثارة قضايا أخرى تتجاوزها، مثل برنامج الصواريخ الباليستية ونشاطها الداعم للميليشيات، تقف الإدارة الأمريكية (الديمقراطية) عاجزة عن إيجاد التوافق التشريعي الذي يقدم الضمانات التي تطلبها إيران، في ظل التجاوزات الإيرانية غير المقبولة حسب القوانين والأعراف الدولية.

تكمن خطورة اللحظة في عدم وجود حلول بديله لدى المفاوض الغربي تجاه التهديدات التي تمثلها إيران ليس فقط تجاه برنامجها النووي، ولكن أيضاً تهديدها للأمن والسلم الدوليين من خلال تعرضها لحركة الملاحة الدولية ودعم الميليشيات المسلحة والتدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار وتبعاته من حالة عدم استقرار.

خيارات نتنياهو:
اتجاهات إسرائيل للتعامل مع ست قضايا خارجية في 2023

◄ **سعيد عكاشة**
الخبير في الشؤون الإسرائيلية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

بعد أن أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي المُكلف، بنيامين نتنياهو، في وقت متأخر يوم 21 ديسمبر 2022، نجاحه في تشكيل حكومة جديدة مع حلفائه في معسكر اليمين، أصبح هناك ست قضايا في السياسة الخارجية الإسرائيلية سيتعين على نتنياهو التعامل معها وترتيبها من حيث الأهمية، ومن حيث التوقيت المناسب لتحقيق إنجاز واضح فيها خلال عام 2023، وهي الملف النووي الإيراني، ومستقبل اتفاقات السلام الإبراهيمي، والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ومستقبل "حل الدولتين"، فضلاً عن العلاقات مع روسيا، والعلاقات مع الصين، والعلاقات مع الولايات المتحدة.

وفي كل هذه القضايا، تجد إسرائيل نفسها في مواجهة خيارات أشبه بلعبة "المجموع الصفري" zero sum-game، فالعلاقات مع الولايات المتحدة والحفاظ عليها ضرورة استراتيجية لإسرائيل، لكن الجهود التي يمكن أن تبذلها تل أبيب للحفاظ على مستوى هذه العلاقات قد تعترضها مواقف إدارة الرئيس جو بايدن من القضايا الخمس الأخرى. وستُحدد سياسات إسرائيل المُنتظرة حيال هذه القضايا، مدى إمكانية التوافق أو التنافر بين حكومة نتنياهو القادمة والإدارة الأمريكية.

رفض الاتفاق النووي الإيراني:

الموقف الثابت لإسرائيل هو رفض أي محاولة لإحياء الاتفاق النووي، الذي توصلت إليه الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا مع إيران في عام 2015، ثم انسحبت منه واشنطن في عام 2018؛ وذلك طالما لم تُؤخذ مخاوف تل أبيب في الحسبان. وهذه المخاوف تتعلق بوقف كامل للتخصيب عند مستويات أعلى من تلك المنصوص عليها في الاتفاق، وإلزام إيران بوقف برامجها لإنتاج الصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية، ومد العمل بالاتفاق المُنتظر إلى عام 2034 بدلاً من عام 2030، وتوقف طهران عن دعم الجماعات التي تراها إسرائيل مهددة لأمنها وهي حزب الله اللبناني وحركتا حماس والجهاد الفلسطينيتين، وميليشيا الحوثيين في اليمن.

كما يأتي هذا الرفض الإسرائيلي لإحياء الاتفاق النووي الإيراني في ظل تأكيد نتنياهو، ومن قبله رئيسي الحكومة السابقين نفتالي بينت ويائير لابيد، أن إسرائيل مستعدة للعمل بمفردها لمنع إيران من الحصول على السلاح النووي، إذا لم تلبِ مطالبها. وهنا يُثار تساؤل بشأن مدى قدرة تل أبيب على وقف المشروع النووي الإيراني بمفردها.

وثمة شكوك كبيرة في إمكانية أن تشن إسرائيل هجوماً منفرداً على المنشآت النووية الإيرانية؛ لأسباب تتعلق بصعوبة تنفيذه، سواء لانتشار وحدات المشروع الإيراني على مواقع متباعدة جغرافياً وذات طبيعة طبوغرافية منيعة (مناطق جبلية وعرة)، أو لعدم توافر الوسائل القتالية

المناسبة للتعامل مع مثل هذه المواقع، أو بسبب الخوف من رد الفعل الإيراني الذي يمكن أن يأتي في صورة قصف مكثف بالصواريخ للمدن الإسرائيلية من داخل إيران ومن مواقع التنظيمات الموالية لها في المنطقة.

وفي ظل هذا الوضع، من المتوقع أن يظل نتنياهو في محاولاته لإقناع الدول الموقعة على الاتفاق مع إيران بالاستمرار في الضغط عليها من أجل تعديله، بما يُلبي بعض (إن لم يكن كل) مطالب إسرائيل. وبالتوازي مع ذلك، ستستمر حكومة نتنياهو المقبلة في السير على النهج نفسه الذي سارت فيه منذ نحو 15 عاماً، وهو تنفيذ عمليات نوعية لتأخير وصول إيران إلى العتبة النووية، مثل الحرب السيبرانية واغتيال العلماء الإيرانيين العاملين في المشروع.

محاولات توسيع اتفاقات السلام الإبراهيمي:

بين سبتمبر 2020 ويناير 2021، وقّعت إسرائيل أربع اتفاقيات للسلام مع كل من دولة الإمارات، ومملكة البحرين، والمغرب، والسودان. وتم التوصل إلى هذه الاتفاقات خلال وجود نتنياهو في السلطة سواء كرئيس وزراء مُنتخب، أو كرئيس لحكومة تصريف أعمال، واعتبرها نتنياهو إنجازاً شخصياً له، ومن ثم سوف يحتل تطوير تلك الاتفاقات وتوسيعها بضم أطراف أخرى إليها أهمية كبيرة في تحركات نتنياهو الخارجية في عام 2023 لتعزيز صورته في الداخل والخارج كصانع للسلام.

ومن المتوقع أن يتحرك نتنياهو على مسار يركز على ضم دول إسلامية غير عربية إلى مسار الاتفاقات الإبراهيمية، مثل إندونيسيا وتركيا، مُستغلاً حقيقة وجود اتصالات مستمرة منذ عامين بين إسرائيل والولايات المتحدة - الراعية لهذه الاتفاقات - من جانب، وإندونيسيا من جانب آخر، لضمها إلى تلك الاتفاقات.

وفيما يتعلق بتركيا، فإن أزمتها الاقتصادية قد تدفعها للانضمام إلى الاتفاقات الإبراهيمية، خاصةً إذا تمكن نتنياهو من تقديم عرض مغرٍ لها، مثل استعداده لتطوير العلاقات المشتركة، التي تم استئنافها رسمياً في عام 2022 بعد سنوات من القطيعة، إلى آفاق أوسع اقتصادياً وأمنياً، وكذلك التوسط داخل "منتدى غاز المتوسط" لإيجاد صيغة تحقق لأنقرة بعضاً من مصالحها وتؤدي إلى تخفيف التوترات الاقليمية في شرق المتوسط.

وإجمالاً، يمكن القول إن تحقيق أي من تطلعات نتنياهو السابقة مرهون بعدم تدهور الأوضاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أو اندلاع عمليات عنف واسعة النطاق خلال عام 2023 على الأقل.

إدارة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي:

على الرغم من أن استمرار الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي يمثل الخطر الأكبر على الأمن الإسرائيلي، فإن قناعة الرأي العام الإسرائيلي وقادة اليمين، خاصةً الليكود هي ضرورة الابتعاد عن البحث لحل هذا الصراع، والاكتفاء بإدارته فقط حتى تتغير بيئة الصراع نفسها بأبعادها المحلية والإقليمية والدولية. ولذا ليس متوقعاً أن يحتل التعامل مع هذا الملف مرتبة متقدمة في قائمة أولويات نتنياهو بعد عودته لرئاسة الحكومة.

وبالتالي يُفضل نتنياهو استراتيجية إدارة الصراع الفلسطيني وليس البحث عن حله، وهو يمتلك خبرات واسعة في هذه الاستراتيجية، كما أنه طبقها بالفعل أثناء توليه الحكم في السابق، حيث تفاوض مع السلطة الفلسطينية، برعاية أمريكية في عهد إدارة باراك أوباما، كما حارب حركتي حماس والجهاد في قطاع غزة في ثلاث جولات قتالية كبيرة، وتفاعل إيجابياً مع مبادرة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب المعروفة باسم "صفقة القرن" بالرغم من أنها تقوم على فكرة "حل الدولتين" المرفوضة من كل تيارات اليمين الإسرائيلي.

وفي كل هذه الاختبارات، برهن نتنياهو على قدرته على تطبيق استراتيجية إدارة الصراع بمهارة كبيرة، فقد وافق نظرياً على "حل الدولتين" في عام 2009، بالرغم من معارضة حلفائه في الائتلاف آنذاك، لكنه تمكن من الحفاظ على تماسك هذا الائتلاف بإفساد المفاوضات التي دعا إليها أوباما، ومن دون أن يُعرض العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية لخطر كبير. كما تعامل مع جولات القتال مع حماس والجهاد بحنكة، مُعتمداً على استخدام الرد العسكري المحسوب، بهدف ردع التنظيمين واستعادة الهدوء.

وعلى الرغم من تلك الخبرات، فإن نتنياهو يعود إلى السلطة الآن في ظل تحديات كبيرة، حيث تُنذر الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية بالانفجار، كما تتزايد ضغوط حلفائه في اليمين الديني والصهيوني لاتباع سياسة أكثر صرامة ليس في مواجهة حماس والجهاد فقط، بل ضد المتعاطفين معهما من عرب إسرائيل. وعلى الجانب الآخر، فإن الثقة المفقودة بين رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، ونتنياهو، ستزيد من تركيز الفلسطينيين على استخدام سلاح نزع الشرعية الأخلاقية والسياسية عن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. لكن في كل الأحوال، سيُبقي نتنياهو على استراتيجية إدارة الصراع، حتى لو كانت التكلفة هذه المرة كبيرة.

وقف تدهور العلاقات الروسية - الإسرائيلية:

تواجه العلاقات الإسرائيلية - الروسية توترات شديدة منذ التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، فقد أدان لابيد، عندما كان يشغل منصب وزير الخارجية في حكومة بينت، هذه الخطوة الروسية، واتهم موسكو بارتكاب جرائم ضد الإنسانية هناك. وفي حينها أشار نتنياهو، من موقعه كزعيم للمعارضة آنذاك، إلى أن لابيد يعرض علاقة إسرائيل بروسيا للخطر، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تداعيات خطيرة على الأمن القومي الإسرائيلي. ورداً على تصريحات لابيد، هددت

موسكو بإغلاق الفرع المحلي للوكالة اليهودية لإسرائيل في روسيا، وهي منظمة تأسست في عام 1929 لتسهيل الهجرة اليهودية إلى إسرائيل. وفي مايو 2022 وعند حديثه عن الأزمة مع الرئيس الأوكراني، زيلينسكي، المعروف بديانته اليهودية، أشار وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، إلى أن "هتلر كان أيضاً ذا أصول يهودية"، وهو ما اعتبرته إسرائيل تصريحاً مهيناً وعدائياً ضد اليهود وضدها.

وقد انعكس التوتر المتصاعد بين الطرفين على التفاهمات التي توصلت إليها تل أبيب مع موسكو في الجبهة السورية منذ عام 2016، والتي كانت تسمح للمقاتلات الإسرائيلية بالعمل في الأجواء السورية ضد حزب الله والحرس الثوري الإيراني من دون أن تتعرض لها الدفاعات الروسية الموجودة على الأراضي السورية، حيث وقعت عدة حوادث تعرضت فيها الدفاعات الروسية في سوريا للمقاتلات الإسرائيلية أثناء عملها في الأجواء السورية منذ شهر مايو الماضي، وإن كانت في صورة توجيه طلقات تحذيرية فقط.

وأخذاً في الاعتبار وجود روسيا كطرف في الاتفاقية النووية مع إيران، يتعين على إسرائيل تخفيض التوترات مع موسكو، حتى لا تستخدم الأخيرة ورقة التفاوض حول إحياء الاتفاق مع إيران ضد تل أبيب. ويمكن أن تكون عودة نتنياهو للسلطة مجدداً بداية خفض التوترات في العلاقات الروسية-الإسرائيلية، حيث تجمعه بالرئيس بوتين علاقة صداقة قوية منذ سنوات طويلة، كما أن نتنياهو مقتنع تماماً بضرورة إقامة علاقة متوازنة مع موسكو للأسباب السالف ذكرها.

تطوير العلاقات الصينية - الإسرائيلية:

منذ وصول نتنياهو إلى الحكم للمرة الثانية في عام 2009 وحتى عام 2018 (تاريخ آخر حكومة منتخبة يقودها)، نمت خلال تلك الفترة العلاقات الصينية - الإسرائيلية بشكل غير مسبوق، وأصبحت الصين في السنوات الأخيرة ثالث أكبر الشركاء التجاريين لإسرائيل، حيث زاد حجم استثماراتها في إسرائيل من 50 مليون دولار في عام 1992، إلى قرابة 11 مليار دولار سنوياً حالياً، كما بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2021 نحو 22.8 مليار دولار.

ولا شك أن عودة نتنياهو للحكم مرة ثالثة يمكن أن تؤدي إلى مزيد من تطوير العلاقات المشتركة مع الصين، خاصةً مع وجود تقارير إسرائيلية ترصد تراجعاً ليس فقط في حجم العلاقات الاقتصادية بين البلدين، بل أيضاً على المستوى السياسي، حيث ظهرت توترات بينهما على خلفية الموقف الصيني من المفاوضات الجارية لإحياء الاتفاق النووي مع إيران، والذي يبدو منحازاً أكثر لوجهة نظر طهران، ولا يأخذ المخاوف الإسرائيلية في الاعتبار. على جانب آخر، اعتبرت الصين توقيع الاتفاقات الإبراهيمية بين إسرائيل وكل من دولة الإمارات ومملكة البحرين، بمنزلة اقتراب غير مباشر من المصالح الاقتصادية والتجارية للصين في منطقة الخليج، بما قد يشكل خطورة على هذه المصالح. وقد ردت الصين على تجاهل إسرائيل التنسيق معها فيما يتعلق بالعلاقات مع دول الخليج، بزيادة تعاونها الاقتصادي مع إيران، والإعلان عن استعدادها للمساهمة في إعادة إعمار سوريا، وتقديم بعض المساعدات الفنية الأمنية والعسكرية لنظام الأسد.

وفي هذا السياق، يبدو أن مهمة نتنياهو لاستعادة المبادرة في تطوير العلاقات مع بكين وإعادتها إلى المستوى السابق على تدهورها خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ليست بالمهمة السهلة. فالصين لا تريد أن تنافسها إسرائيل في الأسواق الخليجية والعربية، خصوصاً أن المنافسة هنا تبدو غير عادلة، بسبب ارتباط إسرائيل بالمصالح الأمريكية من جانب، وكون الاتفاقات الإبراهيمية وأي علاقات أخرى بين إسرائيل ودول الخليج التي لم تنضم لهذه الاتفاقات، لها جوانب سياسية وأمنية ربما تجعل من إسرائيل طرفاً مفضلاً في المنطقة على حساب الصين، من جانب آخر.

مواجهة "الهيمنة" الأمريكية:

على الرغم من الدلالة الغريبة للفظ "الهيمنة" في سياق الحديث عن رؤية نتنياهو واليمين الإسرائيلي لعلاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة، فإن استخدامه يشير إلى شعور حقيقي لدى البعض، خاصةً نتنياهو، بأن واشنطن تضع أولويات سياستها الخارجية بنفسها، وتطلب من تل أبيب اتخاذ مواقف تتناسب مع هذه الأولويات، حتى لو كانت تضر بالمصالح الإسرائيلية. وقد سبق لنتنياهو التصريح بأنه مستعد لتعريض العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية للخطر إذا كان ذلك ضرورياً للأمن الإسرائيلي.

وفي هذا الإطار، من المُحتمل أن تشهد العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية في عام 2023 تدهوراً على خلفية الملفات الخمسة السابقة، وذلك على النحو التالي:

1- استمرار سعي واشنطن للعودة إلى الاتفاق النووي الإيراني حتى لو اقتضى الأمر تجاهل بعض التحفظات الإسرائيلية عليه، فضلاً عن مقاومة إدارة بايدن للضغوط الإسرائيلية التي تستهدف وضع الخيار العسكري ضد طهران على الطاولة في حال فشل محاولات إحياء الاتفاق.

2- على العكس من رغبة إسرائيل في توسيع نطاق الاتفاقات الإبراهيمية من دون ربطها بحل القضية الفلسطينية، فإن وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، صرح مراراً بأن تطوير وتوسيع آفاق هذه الاتفاقات لا يجب أن يكون على حساب إيجاد حل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. ويخشى نتنياهو أن تستغل واشنطن رعايتها للاتفاقات، وقدرتها على استثمارها في الضغط على إسرائيل لحلحلة موقفها المتصلب من مسألة "حل الدولتين".

3- لا تزال إدارة الرئيس جو بايدن متمسكة بـ "حل الدولتين" كأساس لمعالجة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والذي تراهن الولايات المتحدة على إمكانية التوصل إليه لضمان جذب الدول العربية الكبرى لاستراتيجيتها

في مواجهة الصعود الصيني. فيما يمكن لائتلاف نتنياهو القادم أن يتعرض للسقوط بسبب رفض معظم أحزابه لهذا الحل بما في ذلك حزب الليكود نفسه الذي يقوده نتنياهو.

4- مع استمرار الحرب الروسية - الأوكرانية، سيتعين على نتنياهو مواجهة احتمال أن تطلب واشنطن من إسرائيل المشاركة في تطبيق نظام العقوبات الغربية المفروضة على موسكو، مما يضع إسرائيل بين اختبارين صعبين؛ إما إغضاب روسيا وتحمل إجراءاتها العقابية المتمثلة في تقييد حرية عمل الطيران الإسرائيلي ضد إيران وحزب الله اللبناني في سوريا، ومساعدة طهران على تطوير قدراتها النووية، أو دفع العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية نحو التوتر البالغ في حال رفض تل أبيب المشاركة في تطبيق العقوبات ضد موسكو.

5- يريد نتنياهو استعادة قوة التعاون الاقتصادي مع الصين، وتضغط الشركات الإسرائيلية العاملة في مجالات الاتصالات والتكنولوجيا المتطورة ذات الاستخدام المزدوج (مدني وعسكري) للسماح لها بتطوير علاقتها مع بكين. بينما تدخلت الولايات المتحدة دوماً للحد من آفاق التعاون الصيني - الإسرائيلي كجزء من استراتيجيتها لمواجهة صعود الصين كمنافس قوي اقتصادياً وأمنياً.

في إطار ما تقدم، يمكن أن تتعرض العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية لتوترات حادة في المرحلة المقبلة، وربما يحرص نتنياهو على تجنب المواجهات مع إدارة بايدن في عام 2023، على أمل أن تتراجع حدة الضغوط الأمريكية على إسرائيل مع بداية عام 2024 الذي سينشغل فيه الأمريكيون بالانتخابات الرئاسية، والتي يأمل نتنياهو بأن تأتي برئيس أمريكي جديد يكون بوسعه تغيير سياسة واشنطن حيال بعض الملفات التي تسبب حرجاً لإسرائيل وتدفع في اتجاه توترات محتملة في العلاقات بين البلدين.

تحديات ممتدة:
الاتجاهات الستة الحاكمة لملامح أفريقيا 2023

أ. د. حمدي عبدالرحمن

أستاذ العلوم السياسية بجامعة زايد، الإمارات العربية المتحدة

على الرغم من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 والحرب الأوكرانية، يتوقع أن تتجنب أفريقيا ركوداً اقتصادياً كبيراً في عام 2023 مع نمو يتجاوز نسبة 3% في شمال القارة وجنوب الصحراء. ومع ذلك تظل المخاوف الرئيسية مرتبطة بالأعباء الثقيلة لخدمة الديون، وعدم الاستقرار المصاحب للعمليات الانتخابية، والصراعات العنيفة والإرهاب، فضلاً عن التهديد المستمر لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن الصراع والظروف الجوية السيئة. ويحدد هذا المقال آفاق أفريقيا عام 2023 من خلال تحليل ستة اتجاهات كبرى سوف تشكل الملامح العامة الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية للقارة الأفريقية.

انتخابات قد تعيد التحول الديمقراطي:

من المقرر أن تشهد أفريقيا انتخابات رئاسية أو برلمانية في 17 دولة في عام 2023، في حين أن 13 دولة أخرى سوف تُجري انتخابات عام 2024 مما يجعل الاستعدادات والحملات الانتخابية تتم على قدم وساق. ومن المرجح أن تؤثر هذه الانتخابات بشكل كبير على المشهد السياسي في القارة، إذ يمكن أن تؤدي فترة الانتخابات إلى اضطرابات سياسية في أفريقيا من خلال تزايد إمكانية حدوث احتجاجات سياسية وتظاهرات حاشدة واضرابات في العديد من البلدان. كما تمثل عودة الظاهرة الانقلابية تحدياً كبيراً، حيث شهدت القارة في عام 2022 انقلابين في بوركينا فاسو، فضلاً عن محاولات انقلابية فاشلة في كل من غينيا بيساو وساو تومي وبرينسيب وغامبيا. فهل يمثل عام 2023 قطيعة مع موجة الانقلابات العسكرية التي شهدتها بعض الدول الأفريقية في الأعوام السابقة أم أنه سوف يؤكد محورية دور العسكريين في التطور السياسي لمجتمعاتهم؟

تتوجه الأنظار جميعها صوب انتخابات نيجيريا في فبراير 2023 كونها واحدة من أكبر الاقتصادات في القارة، كما أنها تعاني مشاكل أمنية بالغة التعقيد، وتتسم الأجواء السياسية بالتوتر في الدولة التي يبلغ عدد سكانها 217 مليون نسمة، وتوصف دوما بكونها "عملاق أفريقيا النائم". ومن المعروف أن الرئيس الحالي محمد بخاري لن يترشح مرة أخرى بعد إكماله فترتين في المنصب، ما يجعل هذه الانتخابات أداة حاسمة للتغيير. وهناك توقعات متزايدة بين الناخبين الشباب (84% من إجمالي الناخبين) بإمكانية التغيير، حيث يمكنهم تغيير ميزان القوى بين الأحزاب السياسية الرئيسية بطريقة أو بأخرى.

وفي كل الأحوال، لدى الرئيس النيجيري الجديد قائمة طويلة ومعقدة من الأزمات التي يجب إدارتها، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة، وعنف الجماعات المسلحة، والانفصاليين والجهاديين والفساد وغياب المساءلة من قبل المؤسسات الحكومية. فلقد فشلت نيجيريا، أكبر دولة منتجة للنفط في أفريقيا، في تحقيق مكاسب من الارتفاع الصاروخي لأسعار النفط العالمية، وربما يرجع ذلك جزئياً إلى سرقات النفط على نطاق واسع والفشل في الحفاظ على البنية

التحتية لخطوط الأنابيب. ومع قلة عدد مصافي التكرير، تعتمد نيجيريا على واردات النفط لتلبية احتياجاتها المحلية.

في عام 2023، يمكن أن تتحول الانتخابات الرئاسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا وزيمبابوي بالمثل إلى بؤر سياسية ساخنة. حيث سيكافح الرئيس الكونغولي فيليكس تشيسكيدي، الذي تولى منصبه بعد انتخابات شابتها تهم التزوير في عام 2018، للبقاء في السلطة وسط عنف الميليشيات المسلحة. كما انشغل الحزب الحاكم في زيمبابوي بحبس خصومه السياسيين، حيث قامت إدارة الرئيس إيمرسون منانجاوا، الذي أعلن ترشحه للانتخابات القادمة، بسجن شخصيات بارزة من حزب "تحالف المواطنين من أجل التغيير" المعارض. وبشكل عام، سوف يصوت الأفارقة من أجل التغيير - على الرغم من أنهم قد لا يحصلون عليه.

قلق جيوستراتيجي في القرن الأفريقي:

يمكن الحديث عن ثلاثة اتجاهات إقليمية كبرى تشكل ملامح المشهد الجيوستراتيجي للقرن الأفريقي خلال عام 2023:

1-عملية السلام المراوغة في إثيوبيا: في نوفمبر عام 2022، وقعت الحكومة الفيدرالية الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير التيغراي اتفاقاً لوقف الأعمال العدائية في بريتوريا بجنوب أفريقيا. توقف القتال، ولكن لا تزال هناك عقبات أمام تحقيق نهاية دائمة للحرب الأهلية في البلاد التي استمرت عامين. لم يكن انسحاب إريتريا من تيغراي جزءاً من الصفقة، ويبدو أن الرئيس الإريتري، أسياس أفورقي، يسعى للقضاء على جبهة التيغراي، التي قادت إثيوبيا خلال حرب حدودية ضد إريتريا بين عامي 1998 و2000. كما لا تزال الأعمال العدائية مستمرة في منطقة أوروميا، مسقط رأس رئيس الوزراء الإثيوبي، حيث يُتهم جيش تحرير أورومو بقتل مئات المدنيين، وكثير منهم من جماعة الأمهرة العرقية. إضافة إلى هذا الوضع بالغ التعقيد والتشابك، فإن ميليشيات الأمهرة التي قاتلت إلى جانب الجيش الإثيوبي في التيغراي متهمة أيضاً بارتكاب جرائم حرب في النزاعات الإقليمية. ومع ذلك، لا تزال هناك بوادر إيجابية للمصالحة مع بدء إثيوبيا معالجة الأزمة الإنسانية في التيغراي. ومن المرجح أن يكون الحوار حول المطالبات الإقليمية وإدارة المنطقة على رأس أولويات رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد خلال عام 2023. غير أن التحدي الأكبر سوف يتمثل في إعادة الإعمار، فوفقاً للإحصاءات الرسمية، تحتاج إثيوبيا اليوم إلى 3.6 مليار دولار لإعادة الإعمار، على الرغم من أن التكاليف الفعلية قد تكون أعلى من ذلك بكثير. وفي غضون ذلك، ارتفع تضخم أسعار المواد الغذائية بنسبة مذهلة بلغت 40%.

2-ثلاثية أزمات المناخ والفساد والصراع بالصومال: على الرغم من المكاسب التي حققتها الحكومة الفيدرالية في مواجهة حركة الشباب الإرهابية فإنه بعد عامين من الجفاف مصحوباً بحرب استنزاف مطولة بين الجيش والحركة الإرهابية المرتبطة بالقاعدة، لا تزال الصومال نموذجاً قياسياً "للدولة الفاشلة". ففي الوقت الذي يتضور فيه الناس جوعاً، لا تزال النخبة السياسية الحاكمة المنتخبة على أسس عشائرية غارقة في الفساد، ولا تستطيع تلبية طموحات القاعدة الشعبية العريضة. وقد تفاقم الوضع بسبب الحرب الروسية ضد أوكرانيا. قبل الغزو، كانت الصومال تحصل على 90% من قمحها من البلدين. ولكن مع تعطل سلاسل التوريد، فإن سفن الإغاثة القليلة التي تصل محملة بالحبوب غير كافية على الإطلاق في ظل أزمات التغير المناخي واشتداد حدة الصراعات المسلحة. ومن المحتمل أن تهدد الأزمة المستمرة في الصومال، الذي كان مزدهراً ذات يوم بمناطق الصيد الغنية، بجر جمهورية صوماليلاند، التي أعلنت استقلالها من جانب واحد عام 1991، إلى الهاوية، وهي دولة ظلت حتى اليوم تقدم صورة ناجحة لبناء الدولة مغايرة تماماً لنموذج مقديشيو.

3- اقتراب إريتريا من الصندوق الأسود: في حين أن الديناميكيات التي سوف تحدد مصير كل من الصومال وإثيوبيا في السنوات المقبلة واضحة نسبياً، فإن إريتريا، التي يُطلق عليها مصطلح نموذج "كوريا الشمالية في أفريقيا"، تظل بعيدة عن حسابات وتقديرات المستقبل، إذ على الرغم من الأهمية الجيوستراتيجية لهذه الدولة الصغيرة المطلة على البحر الأحمر فإنها بمنزلة الصندوق الأسود، حيث لا تتوفر إحصاءات حول الجوع أو تأثيرات جائحة كوفيد-19. ولكن من المؤكد أن حاكمها العجوز، أسياس أفورقي، سوف يواصل إحداث الفوضى في عام 2023، حيث يبدو أن سياساته تهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الفوضى في المنطقة.

تنامي "الدبلوماسية العسكرية" لرواندا:

تعد رواندا دولة صغيرة غير ساحلية ذات كثافة سكانية عالية وموارد طبيعية محدودة، على عكس بعض جيرانها. لقد مرت بمسار إنمائي نموذجي بعد الإبادة الجماعية عام 1994، وهي مشهورة على نطاق واسع بنموها الاقتصادي، ومعدلات الحد من الفقر، والسلامة العامة والأمن. وعلى الرغم من سجلها السلبي في مجال حقوق الانسان، لا تزال إدارة الرئيس الرواندي بول كاغامي خامس أكبر مساهم في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على مستوى العالم - مما يؤثر على صورتها العالمية. وتتمتع كيغالي بالقدرة الدبلوماسية على التوسط في صفقات المعاملات مع الدول الأفريقية لتنويع الاقتصاد وزيادة الاكتفاء الذاتي، كما تعمل على تعبئة أصولها الرئيسية - الاحتراف العسكري، والاستقرار السياسي، و"العلامة التجارية لرواندا" - لصالح سياستها الخارجية. وعليه يجب أن يُنظر إلى عمليات الانتشار في جمهورية أفريقيا الوسطى وموزمبيق على أنها دبلوماسية عسكرية تدعم الطموحات الاقتصادية التي تغذي القوة الناعمة للبلاد. ومن المحتمل أن تدرك رواندا أنها الوكيل الموثوق للغرب في المنطقة من خلال مشاركتها

في الخارج ودعمها للأمن في أفريقيا. وفي الوقت نفسه، تتابع رواندا تصنيع اللقاحات في أفريقيا. كما يطمح كاغامي في أن تصبح البلاد رائدة قارية في مجال الطاقة النووية المدنية ومركزاً للمهاجرين المستبعدين من أوروبا. ومع ذلك، فإن التوترات المتصاعدة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية سوف تؤثر على مشهد الاستقرار الإقليمي في منطقة البحيرات العظمى. إذ تواصل رواندا دعم الهجمات في شرق الكونغو من قبل جماعة متمردة من حركة 23 مارس من التوتسي. ويصر كاغامي -كما أعلن أثناء مشاركته في القمة الأمريكية الأفريقية الثانية- على أن: "المشكلة ليست من صنع رواندا، وليست مشكلة رواندا، وإنما هي مشكلة الكونغو".

تصاعد الصراعات في غرب ووسط أفريقيا:

تتسم منطقة غرب ووسط أفريقيا بتزايد عدم الاستقرار وانتشار التطرف العنيف. وقد شهدت بعض دول المنطقة مثل تشاد وبوركينا فاسو ومالي وغينيا، انقلابات عسكرية، وهو ما يعني وجود حالة من عدم اليقين بشأن عملية الانتقال السياسي في هذه الدول. ولا تزال الحالة مقلقة في الكاميرون ونيجيريا، حيث يسود انعدام الأمن بشكل كبير في أجزاء من هذين البلدين. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال شمال موزمبيق مصدر قلق بالغ، حيث يدفع الإرهاب الجهادي العنيف الناس إلى الفرار. كما يعتبر شرق الكونغو أيضاً نقطة اضطراب كبرى، حيث تقاتل أكثر من 100 جماعة مسلحة من أجل السيطرة على الإقليم، مما أدى إلى تأجيج أزمة استمرت لعقود. وغالباً ما يتم استهداف المواطنين. وبعد ما يقرب من نحو عقد من السكون، شنت حركة إم 23 هجوماً جديداً في عام 2022، مما أجبر العائلات على الفرار من منازلهم وتعطيل المساعدات الإنسانية.

ما الذي نتوقعه؟ من المرجح أن يزداد الوضع سوءاً في بوركينا فاسو مع تكثيف الجماعات المسلحة لهجماتها والاستيلاء على الأراضي. وقد ساهمت التوترات بين الفصائل السياسية في البلاد في حالة عدم الاستقرار، حيث استولى الجيش على السلطة مرتين في عام 2022 وحده. كما أدى تزايد عدد مجموعات الحراسة الأهلية إلى زيادة العنف. ومن المرجح أن يؤدي التوسع في عدد هذه المجموعات إلى زيادة عدم الاستقرار السياسي، لاسيما أن الجماعات المسلحة تسيطر اليوم على ما يقرب من 40% من مساحة البلاد. كما أن بعض المدن في شمال بوركينا فاسو معزولة بالكامل تقريباً. وقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 30%، وهي من بين أعلى معدلات تضخم أسعار المواد الغذائية في العالم.

استمرار التأزم الاقتصادي ومظالم المجتمعات:

تغذي الأوضاع الاقتصادية المتردية المظالم الاجتماعية في جميع أنحاء القارة الأفريقية. من المرجح أن تواجه البلدان في جميع أنحاء القارة مشكلة انعدام الأمن الغذائي، وحالات الطوارئ الإنسانية، وتراجع الدعم الحكومي وأزمات البطالة على خلفية أعباء الديون المتزايدة، مما سيؤدي إلى تقلبات سياسية وحالات من عدم الاستقرار السياسي. وسيؤدي الانكماش الاقتصادي العالمي إلى زيادة مخاطر عدم الاستقرار المالي والتخلف عن سداد الديون السيادية في جميع أنحاء المنطقة. وسوف تواجه البلدان المتخلفة عن سداد ديونها بالفعل (مثل تشاد وزامبيا) آفاق انتعاش اقتصادي صعبة للغاية. كما سوف تؤدي الظروف الاقتصادية المتدهورة إلى تأجيج حدة المظالم المجتمعية طويلة الأمد بشأن قضايا، مثل البطالة وعدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي. لكن من غير المحتمل أن تنجح الحكومات في تهدئة حالة الاستياء من خلال زيادة الإنفاق العام من دون تفاقم أعباء ديونها. ومن المرجح أن تؤدي المصاعب الاقتصادية المقترنة بالأزمات الاجتماعية وتصورات عجز الدولة إلى تظاهرات عامة تطالب باتخاذ إجراءات حكومية في بلدان كثيرة مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا والسنغال وجنوب أفريقيا وزيمبابوي، من بين بلدان أخرى. وقد تفضي هذه العوامل مجتمعة إلى أوضاع سياسية غير مستقرة، حيث تحاول النخب الحاكمة إلقاء اللوم على كبش الفداء السياسي، وتحاول أحزاب المعارضة في الوقت نفسه الاستفادة من تراجع شعبية الأحزاب الحاكمة. وفي حالات عدم اليقين السياسي القصوى، قد يحاول القادة العسكريون الاستفادة من حالات الغليان الشعبي والصعوبات الاقتصادية للانقلاب على السلطة، لاسيما في منطقة الساحل وغرب أفريقيا.

وعلى الرغم من النظرة التشاؤمية للاتجاهات الاقتصادية الكلية فإن صندوق النقد الدولي يتوقع بأن تكون أربعة بلدان أفريقية جنوب الصحراء - السنغال وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والنيجر - من بين الدول العشر الأسرع نمواً على مستوى العالم في عام 2023. ومن المرجح أن يفوق نمو هذه الاقتصادات في المتوسط وتيرة مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19. وعليه يصبح من الأفضل للمستثمرين التفكير في الأسواق الأفريقية عام 2023 باعتبارها وجهة استثمارية واعدة، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن تنمو منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بنسبة 3.6% في عام 2023، وأفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 3.7%.

زيادة تدهور المناخ يفرض سياسات تكيفية:

لقد تسبب أسوأ جفاف منذ أربعة عقود على الأقل في منطقة القرن الأفريقي في شرق القارة والفيضانات ونقص المياه في منطقة الساحل بغرب أفريقيا في تعرض 76 مليون شخص لانعدام الأمن الغذائي. ولم يكن من المستغرب أن يتصدر الصومال قائمة مراقبة الطوارئ لعام 2022 الصادرة عن لجنة الإنقاذ الدولية، وهي قائمة عالمية للأزمات الإنسانية التي رصدت أزمات وصراعات في 20 دولة، التي من المتوقع أن يزداد تدهور أوضاعها خلال عام 2023. وتشهد منطقة القرن الأفريقي أسوأ موجة جفاف لها منذ 40 عاماً، حيث تضرر حوالي 7.8 مليون صومالي. ومن المتوقع أن يؤدي فشل موسم الأمطار الخامس على التوالي إلى دفع 8.3 مليون شخص - نصف سكان الصومال - نحو الجوع الشديد بحلول منتصف عام 2023. وقد أعرب الرئيس الصومالي،

حسن شيخ محمود، عن قلقه من أن يؤدي إعلان المجاعة إلى تحويل المساعدات الدولية عن أولويات الحكومة الأخرى، بما في ذلك قتال جماعة الشباب الإرهابية. وطبقاً لمجلس اللاجئين النرويجي فإن "المجاعة موجودة بالفعل وتقتل عشرات الآلاف في صمت في الصومال". ومما يجعل الأمور أكثر تعقيداً هو أن أزمة الصومال متعددة الأوجه - العنف المسلح المتزايد من قبل جماعة الشباب المتطرفة المنتسبة للقاعدة، إلى جانب ظروف الجفاف القاسية، وهو ما يمكن أن يفضي إلى مزيد من الصراع العنيف.

وفي منطقة الساحل، التي تضم دولاً مثل مالي والنيجر، ارتفعت مستويات سوء التغذية بنسبة 60% عما كانت عليه في عام 2018. ويعاني حوالي 1.4 مليون طفل دون سن الخامسة من الهزال الشديد الناجم عن سوء التغذية الحاد الذي يؤدي إلى الإسهال وضعف جهاز المناعة. ولا يوجد سبب للاعتقاد بأن الطقس في عام 2023 سيكون أفضل من الطقس في الأعوام السابقة. ما تراه هو أن الأمور تزداد سوءاً عاماً بعد عام. ولعل ذلك يفرض ضرورة تبني سياسات حكومية فعالة للتكيف مع التغير المناخي.

ختاماً: فإن التحديات المرتبطة بالمناخ والصراعات العنيفة من المرجح أن تستمر عقبة أمام تحقيق أهداف التنمية الأفريقية. ومع ذلك فإن أعباء خدمة الديون سوف تصبح أكثر إشكالية، حيث ستؤثر الحاجة إلى تدبير مبالغ كبيرة في وقت تتزايد فيه تكاليف الاقتراض المحلية والدولية بشكل كبير على بعض البلدان في عام 2023. وقد تصبح الأمور أكثر إيلاماً في عام 2024 عندما يحين موعد سداد المزيد من مدفوعات الديون.

ومن جهة أخرى يمكن أن يصاحب الانتخابات العامة حالة من عدم الاستقرار في أفريقيا، بحيث تكون دورة 2023-2024 مختلفة، مع وجود مخاطر عالية من الاحتجاجات السياسية والتظاهرات الجماهيرية والإضرابات في مجموعة من البلدان. فهل يستطيع شعار "الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية" الذي يؤمن به كثير من الساسة الأفارقة مواجهة هذه التحديات عام 2023؟

ارتدادات جيوسياسية:
آسيا 2023.. إيجابية اقتصادية وضبابية سياسية

◄ **د. ن. جاناردهان**
زميل أبحاث أول بأكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية

ينشغل المحللون الاقتصاديون والسياسيون الآن في جميع أنحاء العالم بتبعات الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على عام 2022، بعد أن كانوا منشغلين بأزمة كوفيد-19 في عامي 2020 و2021. ولقد أصدرت مجلة الإيكونوميست تقريراً بعنوان "مستقبل العالم في 2023" وصفت فيه العالم اليوم بأنه "أكثر اضطراباً بكثير عن ذي قبل بفعل التحولات في سباق التنافس بين القوى العظمى، وتوابع الوباء، والاضطرابات الاقتصادية، والتغيرات المناخية الشديدة، والتغير الاجتماعي والتكنولوجي السريع". فماذا يحمل عام 2023 إذن لآسيا؟

ما بعد التعافي:

في خضم التقلبات الاقتصادية العالمية، تمثل آسيا بارقة أمل نسبياً، فبعد عامين من التحديات الاقتصادية الناجمة عن الوباء، والتي تصفها وكالة فيتش للتصنيف الائتماني بأنها "أكثر الفترات اضطراباً من الناحية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية"، تمكنت آسيا النامية من التعافي في عام 2022. وعلى الرغم من التوقعات الدولية بتحسن الأوضاع في عام 2023، فإن مؤشرات بنك التنمية الآسيوي تميل إلى أن معدلات التحسن ستكون أقل قليلاً من المتوقع، حيث بلغت نسبة النمو والتوسع في آسيا 4.2% في عام 2022 ومن المرجح أن تزيد هذه النسبة إلى 4.6% في عام 2023. وكلا الرقمين أقل قليلاً من معدل النمو والتوسع المقدر سابقاً بنسبتي 4.3% و 4.9% على التوالي.

وهناك ثلاثة أسباب رئيسية وراء هذه التوقعات: أولها، استمرار حالات الإصابة بكوفيد-19 واستمرار عمليات الغلق في الصين؛ والسبب الثاني هو تأثير الحرب الروسية الأوكرانية، لا سيما على أسعار النفط وقضايا سلاسل التوريد، والسبب الثالث هو تباطؤ النمو العالمي في ظل التضخم.

وعلى صعيد الاقتصادات الكبرى بالمنطقة الآسيوية، فمن المتوقع أن تكون الصين قد شهدت زيادة في معدل النمو بنسبة 3% في عام 2022، مقارنةً بالتوقعات السابقة البالغة 3.3%. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة في 2023 إلى 4.3%، وهي أقل من التوقعات الأولية التي بلغت نسبة 4.5%. كما أنه من المتوقع أن يحقق معدل زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي للهند بنسبة 7% في عام 2022 و7.2% في عام 2023. ومن المرجح أن تنخفض نسبة توسع كتلة جنوب شرق آسيا إلى 4.7% في عام 2023 بعد أن نمت بنسبة 5.5% في عام 2022 بفضل زيادة الاستهلاك والسياحة.

وحتى مع هذه التوقعات المعدلة، لا تزال آسيا النامية في طريقها لتحقيق أداء أفضل من المناطق الأخرى على مستوى العالم، سواء من حيث النمو أو التضخم، بيد أن

وحدة الاستخبارات الاقتصادية تحذر من أن أسعار الفائدة المرتفعة ستخلق بيئة اقتصادية صعبة في آسيا في عام 2023. ونتيجة لارتفاع مستويات ديون الأسر في دول مثل أستراليا وكوريا الجنوبية، من المرجح أن يتباطأ النمو على نحو كبير.

ومن جانبها تتوقع وحدة الاستخبارات الاقتصادية كذلك أن بطء تحرر الصين من القيود التي فرضتها بسبب كوفيد-19 قد يقودها إلى تبني نهج أقل تصادمية فيما يخص الشؤون الدولية. وبالتالي، من المرجح أن يؤدي أي انخفاض في المخاطر الجيوسياسية إلى تقليل الاضطرابات التي شهدتها الأسواق في عام 2022. ولكن من المتوقع أن يتأثر نمو آسيا بدخول الاتحاد الأوروبي في حالة ركود، علاوة على توقعات تباطؤ الاقتصاد الأمريكي الحاد.

كما حذر المحللون أيضاً من أجواء التقلبات والغموض المحيطة بأسواق النفط والغاز في عام 2023، مع بقاء العلاقات بين المشتري والمورد والسياسات التجارية في دائرة الضوء. وقد يحفز ذلك استمرار المواجهة المستمرة بين أوبك+ والولايات المتحدة حول حصص الإنتاج وتأثيرها على الأسعار، والتي ستؤثر حتماً على الديناميكيات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية في آسيا. ولكن نسب النمو المتوقعة إجمالاً في آسيا تمثل أخباراً مشجعة لمنتجي النفط في الخليج والشرق الأوسط.

أما في مجال البيئة، فإن إنشاء صندوق تعويضات "الخسائر والأضرار" المناخية الناتج عن مؤتمر COP27 المناخي سلط الضوء على مخاوف الدول النامية خاصة في آسيا التي تشهد عدة اضطرابات ناتجة عن التغيرات المناخية، وهو الأمر الذي يتوقع أن يحظى بمزيد من الاهتمام في مؤتمر COP28 الذي ستستضيفه الإمارات العربية المتحدة في عام 2023.

مخاطر سياسية:

على الرغم من أن السيناريو الاقتصادي الآسيوي مبشر نسبياً، فالمشهد السياسي أقل تبشيراً، خاصة أنه من المقرر إجراء عدة انتخابات في مجموعة من دول المنطقة في عام 2023. ويتضح ذلك في الآتي:

1- أوضاع سياسية مقلقة في الجنوب الشرقي لآسيا: على الجانب الآخر، تحذر وحدة الاستخبارات الاقتصادية من مخاطر عدم وضوح الأوضاع السياسية في جنوب شرق آسيا مع التبعات التي شهدتها ماليزيا في أعقاب انتخابات 2022. وتزداد المخاوف بشأن تايلندا، حيث يبدو أن حزب رئيس الوزراء السابق، ثاكسين شيناواترا، مستعد للعودة للساحة بقوة، فابنته بايثونجتان، هي من أهم المتنافسين على منصب رئيس الوزراء المقبل، غير أن الخلاف المحتمل مع الجيش قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية ومأزق سياسي. أما في كمبوديا، فلقد ورّث رئيس وزراء المملكة، هون سين، منصبه لابنه هون مانيت – الذي تلقى تعليمه في الغرب – بعد أن تولى الأول السلطة لمدة 36 عاماً، مما يمثل تحولاً في الأجيال ينذر بتغييرات كبيرة في البلاد.

وتنتظر إندونيسيا هي الأخرى الانتخابات الرئاسية في عام 2024، وعليها أن تحدد مرشحيها الرئاسيين بحلول أكتوبر 2023. ويُعتبر حاكم جاوة، غانجار برانوو، هو المرشح الأقوى، يليه وزير الدفاع برابوو سوبيانتو وحاكم جاكرتا السابق أنيس باسويدان. ولقد أعرب المحللون عن تفاؤل حذر وسط تزايد مؤشرات القومية والطائفية في أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا.

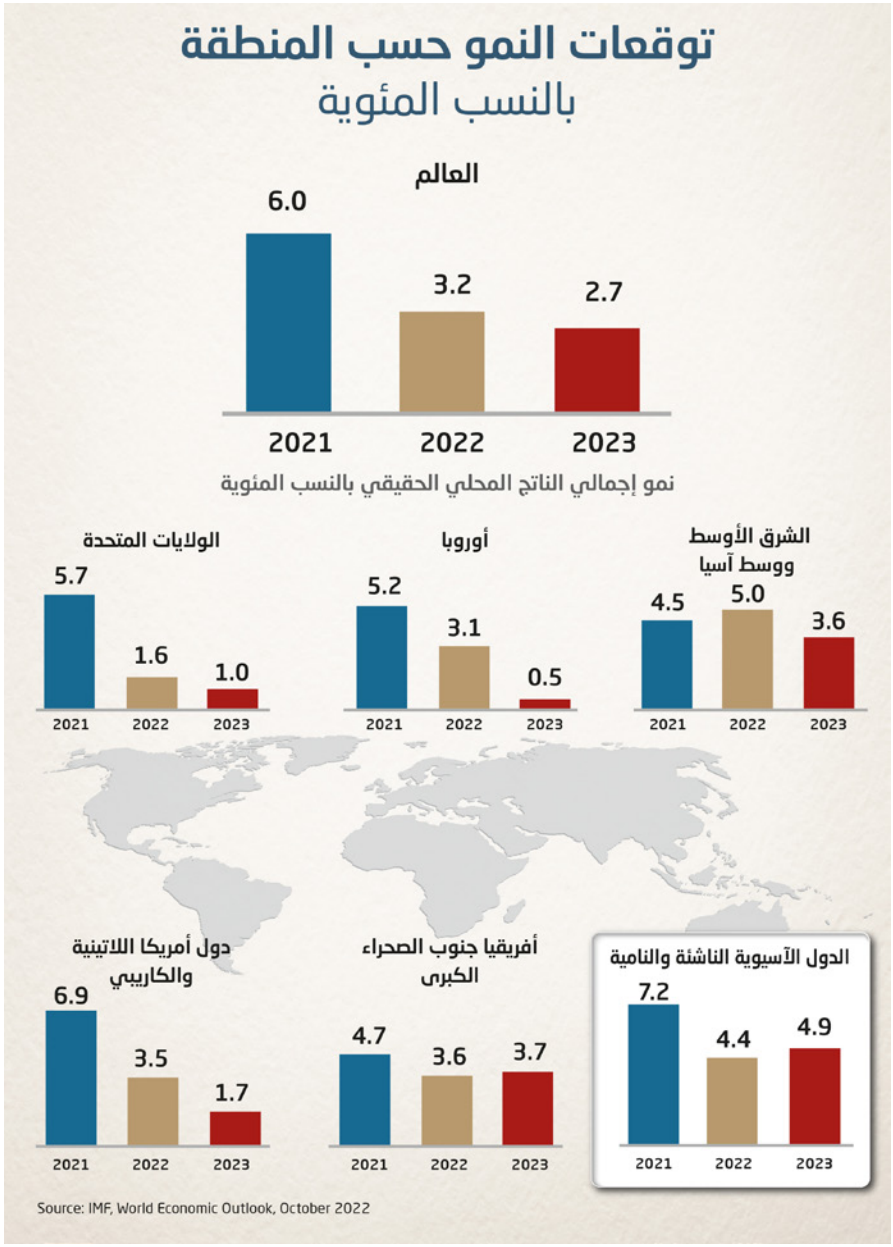

2- تراجع شعبية رؤساء الشرق: وعلى صعيد شرق آسيا، فبعد أن حقق شينزو آبي الاستقرار السياسي في اليابان لمدة سنوات، إما بصفته رئيساً للوزراء أو بصفته شخصية رئيسية محركة لسياسات البلاد، جاءت وفاته بعصر جديد من السياسات في المجالين السياسي والاقتصادي. أما رئيس الوزراء فوميو كيشيدا فهو يخوض معركة هائلة لدعم أرقام شعبيته وشعبية حزبه وسط الكثير من الجدل والتضخم. وبمقدور الحزمة الاقتصادية البالغة 200 مليار دولار أن تخفف بعض الضغط، لكن التحول الكبير في الإنفاق الياباني نحو مجال الدفاع – الذي تضاعف من 1% إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي – قد يؤدي إلى ضغوط مالية أخرى، بما في ذلك زيادة الضرائب على الشركات. ومن المقرر أيضاً أن تستضيف اليابان قمة مجموعة السبع المقبلة، وقد تشهد البلاد اقتراعاً مبكراً بناءً على مدى شعبية رئيس الوزراء كيشيدا.

وقد يواجه رئيس كوريا الجنوبية، يون سوك يول، تحديات سياسية في عام 2023، مما قد يؤثر على اقتصاد البلاد، وذلك بسبب استمرار اختبار كوريا الشمالية للصواريخ، وصعوبة البيئة الاقتصادية وتداعيات التدافع الذي أودى بحياة حوالي 150 شخصاً في كوريا الجنوبية.

3- تصاعد المنافسة السياسية بالجنوب: باكستان هي الأخرى على أعتاب انتخابات بعد الأحداث الدرامية الهائلة التي شهدتها في عام 2022، ومنها قبول مقترح من البرلمان لسحب الثقة من رئيس الوزراء عمران خان، وتعرضه لمحاولة اغتيال، بالإضافة إلى إطاحته من السلطة على يد شهباز شريف، شقيق رئيس الوزراء السابق نواز شريف. أضف إلى ذلك أن احتداد المنافسة بين العديد من الأحزاب السياسية قد يمثل عدداً من التحديات أمام بلد منقسم ذي اقتصاد راكد. ومن المقرر أيضاً أن تبدأ الانتخابات في بنغلاديش، التي تعد واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، وسوف تتكشف حينها فرص حكومة الشيخة حسينة واجد التي تولت الحكم منذ عام 2009.

ومن المتوقع أن تستفيد الهند من قيام الشركات والدول بتقليل اعتمادها على الصين. ومن المتوقع كذلك أن تأتي سلسلة من الصفقات والاستثمارات الاقتصادية التي قامت بها الهند بثمارها في عام 2023، مما قد يصب في مصلحة الحزب الحاكم بقيادة رئيس الوزراء ناريندرا مودي في الانتخابات البرلمانية لعام 2024. وبفضل استضافة الهند قمة مجموعة العشرين، ستحظى القضايا التي تهم جنوب الكرة الأرضية بمزيد من الاهتمام.

ومن المتوقع أن الخلاف الحدودي بين الهند والصين، والتوتر الأيديولوجي بين الهند وباكستان، سيشغل انتباه الدول المعنية والمجتمع الدولي خلال العام القادم، ولكن من غير المرجح أن تخرج هذه الأمور عن السيطرة.

4- ترقب آسيوي حذر للحرب الصينية الأمريكية: على صعيد السياسة الخارجية، من المرجح أن تؤدي عودة زيارات الرئيس الصيني شي جين بينغ الخارجية خلال عام 2022 إلى تعزيز الدبلوماسية خلال عام 2023. ومن المرجح أن تكون الصين حذرة في دعمها لروسيا على الرغم من خلافات الصين مع الولايات المتحدة. وقد يؤدي الاجتماع الودي غير المتوقع بين الرئيس شي والرئيس الأمريكي جو بايدن إلى منع المزيد من التدهور في العلاقات الثنائية على الرغم من خلافاتهما بشأن تايوان. ولكن سيظل التوتر محتداً بينهما حول القضايا المتعلقة بالتكنولوجيا وأشباه الموصلات والمعادن المكررة والعناصر المعدنية، فضلاً عن المواد المطلوبة لانتقال الطاقة المستدام وتغير المناخ في العموم.

وترى شركة الاستشارات العالمية Control Risks أن العلاقة بين الولايات المتحدة والصين هي أكبر المخاطر الجيوسياسية في عام 2023. وتشعر دول جنوب شرق آسيا بالقلق من أن أي مواجهة بين الولايات المتحدة والصين ستؤثر عليها تأثيراً كبيراً على الرغم من استبعاد أغلب التقييمات لنشوب صراع بين القوتين.

وسيكون من المثير للاهتمام متابعة إلى متى سينتهي تحالف الولايات المتحدة واليابان وكوريا وتايوان الرباعي المسمى (Chip4) ضد الصين، والذي يتمحور حول ضوابط التصدير وسلاسل التوريد، لا سيما أشباه الموصلات. إن نجاح مثل هذه التحالفات وغيرها مثل (I2U2) الذي يجمع الهند وإسرائيل والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة) قد يحدد طبيعة الشراكات الجديدة الجيواقتصادية والجيوسياسية المصغرة التي تتوسط كلاً من الجهود الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف.

في الختام، وفقاً لتوقعات إيان بريمر، رئيس شركة اوراسيا جروب EuroAsia Group للمخاطر السياسية، فإن الجغرافيا السياسية في المستقبل لن تستند إلى نظام عالمي واحد، بل على أنظمة متعددة ومتعايشة، في ظل وجود جهات فاعلة مختلفة تقوم بدور القائد لإدارة مختلف أنواع التحديات". ويذكر بريمر في تقييمه "إلى أين نتجه في عام 2023؟" أن الولايات المتحدة هي من ستقود نظام الأمن العالمي، وسيعتمد النظام الاقتصادي العالمي على أداء الصين، وستتولى شركات التكنولوجيا العملاقة قيادة النظام الرقمي العالمي، في الوقت الذي يتسم فيه نظام المناخ العالمي بأنه "متعدد الأقطاب والأطراف" بالفعل.

وستصبح دول آسيوية عديدة – لا سيما تلك المؤهلة لتكون قوى وسطى- من بين تلك الجهات الفاعلة التي تقدم حلولاً لمشكلات عالمية متنوعة. ومن المرجح أن يشهد النظام (أو بالأحرى عدم النظام) العالمي الجديد الناشئ المزيد من صور التعاون، والتي ستسيطر عليها قضايا نقل المعرفة الاقتصادية والتكنولوجية، وليس قضايا التحالفات السياسية والأمنية، وهو ما سيسهم في تقدم آسيا المستمر.

سياسات الصمود:

الاقتصاد العالمي 2023.. تأزم مضاعف وإصلاحات مطلوبة

◄ **د. رشا مصطفى عوض**
مستشار بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

يتعرض النظام الاقتصادي العالمي لضغوط هائلة، مما يحد من آفاق نموه في المدى الزمني القريب، ويزيد من حالة عدم اليقين بشأن توقعات أدائه في المدى الزمني المتوسط. وعلى الرغم من أن هذا المشهد ينطبق على واقع الاقتصاد العالمي المُعاش، فقد كشف أحد التقارير البحثية الصادر في يناير 2019 عن "مجلس سياسات الأعمال العالمي" (Global Business Policy Council)، بعنوان "آفاق الاقتصاد العالمي 2019 – 2023: على جليد رقيق"، عن أزمة مركبة يعانيها الاقتصاد العالمي.

ويناقش هذا التحليل توقعات أداء الاقتصاد العالمي في عام 2023، في ظل استمرار تبعات جائحة كورونا، وما تلاها من آثار سلبية للحرب الروسية – الأوكرانية، مع توضيح سُبل مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية.

أزمة ممتدة:

وفقاً لتقرير "مجلس سياسات الأعمال العالمي" الصادر في عام 2019، أسهمت عوامل عدة في تأزم المشهد الاقتصادي، جاء في مقدمتها تباطؤ معدلات النمو في غالبية الاقتصادات الرئيسية، وارتفاع حاد ومتنام في الديون المتراكمة وأعبائها خاصةً في البلدان ذات الديون المُقومة بالدولار الأمريكي، التي باتت أعلى تكلفة في ظل ارتفاع أسعار الفائدة بالولايات المتحدة الأمريكية. يُضاف إلى ذلك، تكاتُف عوامل هيكلية عدة تُغذي هذا التباطؤ، منها شيخوخة سكان العالم وتحديداً في الاقتصادات المتقدمة، وتراجع مستويات الإنتاجية، واتساع فجوة المواهب التي تُكبل مؤسسات الأعمال لعدم تناسب مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.

بعبارة أخرى، واستناداً إلى هذا التقرير، يُمكن القول إن أوضاع الاقتصاد العالمي كانت مُتأزمة بالفعل منذ عام 2019، أي قبل عام من تفاقم أزمة جائحة "كوفيد-19" التي بدأت في أوائل 2020، واندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022، وانتقال آثارهما الانتشارية العميقة في أرجاء العالم. وعندما نُضيف لذلك، تنامي التوترات الجيوسياسية، واتساع تغيرات المناخ القاسية التي تُكبد العالم خسائر بشرية ومادية جمة، والآثار الجانبية للإجراءات الحكومية المُتبناة لمواجهة هذه الأزمات الكارثية؛ يُصبح المشهد أكثر تعقيداً وتأزماً.

مشهد مُتأزم:

إذا كان 2022 عاماً سيئاً عبر تاريخ الاقتصاد المُعاصر، فإن البعض يصف عام 2023 بأنه سيكون الأسوأ. فإلى جانب أزمات طويلة المدى متراكبة ومتزامنة مُلقاة على عاتقه، تتزايد ردة فعل المستثمرين ورواد الأعمال الذين يواجهون حالة غير مسبوقة من التعقيد وعدم اليقين والغموض بشأن الحاضر والمستقبل، واحتقان مواطنين تتآكل مدخراتهم وأجورهم الحقيقية، وتنامي أعداد الفقراء واتساع الفجوة بينهم والأغنياء.

وهنا، يُثار تساؤل حول السمات الرئيسة لمشهد اقتصاد 2023 وأهم المخاطر التي يواجهها؟ وبدايةً، وفقاً لأحدث تقديرات صندوق النقد الدولي، يُتوقع انخفاض معدل نمو سنوي حقيقي للاقتصاد العالمي إلى 2.7% في العام الجديد، بعد أن يُسجل 3.2% في عام 2022؛ مع تباطؤ عالمي على نطاق واسع، وحالات من الانكماش.

وهناك عوامل عدة قد تُغذي هذا المشهد الاقتصادي المتأزم في العالم، أبرزها التالي:

1- انخفاض الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج: وصلت إنتاجية عوامل الإنتاج إلى أدنى مستوى لها منذ سبعينيات القرن العشرين، بنسبة 0.4%- خلال الفترة 2020 – 2023. بعبارة أخرى، يتراجع أداء المؤشر الرئيسي المسؤول عن تعزيز فرص النمو والازدهار في المدى الزمني الطويل، ويؤثر عكسياً على عوامل النمو الأخرى.

2- تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: ضعفت معنويات المستثمرين بسبب ارتفاع معدلات التضخم ومخاطر الركود وحالة عدم اليقين. ووفقاً لتقرير منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية خلال الربع الثاني من عام 2022 ما يقرب من 357 مليار دولار، بانخفاض 31% عما كانت عليه في الربع الأول من نفس العام.

3- تباطؤ عمليات الدمج والاستحواذ: يأتي ذلك في ظل تقييمات الأسهم المنخفضة نسبياً، ورفع البنوك المركزية العالمية أسعار الفائدة للحد من ارتفاع التضخم، ما جعلها أعلى تكلفة، حتى أن خدمة "بلومبرج للقانون" (Bloomberg Law) وصفت هذه السوق – التي بلغت قيمتها خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2022 نحو 3.1 تريليون دولار أمريكي - بالبطيئة وغير المؤكدة.

4- استمرار ضعف تدفقات التجارة العالمية: فقدت التجارة العالمية زخمها خلال النصف الثاني من عام 2022، حيث يتوقع أن تحقق نمواً بنسبة 1% فقط خلال عام 2023، لأسباب عدة؛ منها تباطؤ نمو الاقتصادات الرئيسية، وزيادة تكاليف الإنتاج، وارتفاع تكلفة المعيشة. يُرجح ذلك نتائج "بارومتر التجارة السلعية"، حيث سجلت قراءة سبتمبر الماضي 96.2 نقطة، منخفضة عن القيمة الأساسية للمؤشر (100 نقطة) وقراءاته السابقة.

5- تنامي المخاوف المالية لدى الأفراد: مرد ذلك إلى الزيادات الكبيرة في تكلفة المعيشة خلال 2022، والتي أصابتهم بخيبة أمل بشأن تحسن أوضاعهم في 2023. ووفقاً لتقرير مرصد التضخم العالمي الشهري لشركة "إبسوس" – بعد مقابلة حوالي 25 ألفاً من البالغين في 36 دولة - يعتقد ما يقرب من سبعة من كل عشرة منهم أن التضخم سيستمر في الارتفاع، ويعتقد أكثر من ستة من كل عشرة أن أسعار الفائدة والبطالة سترتفع.

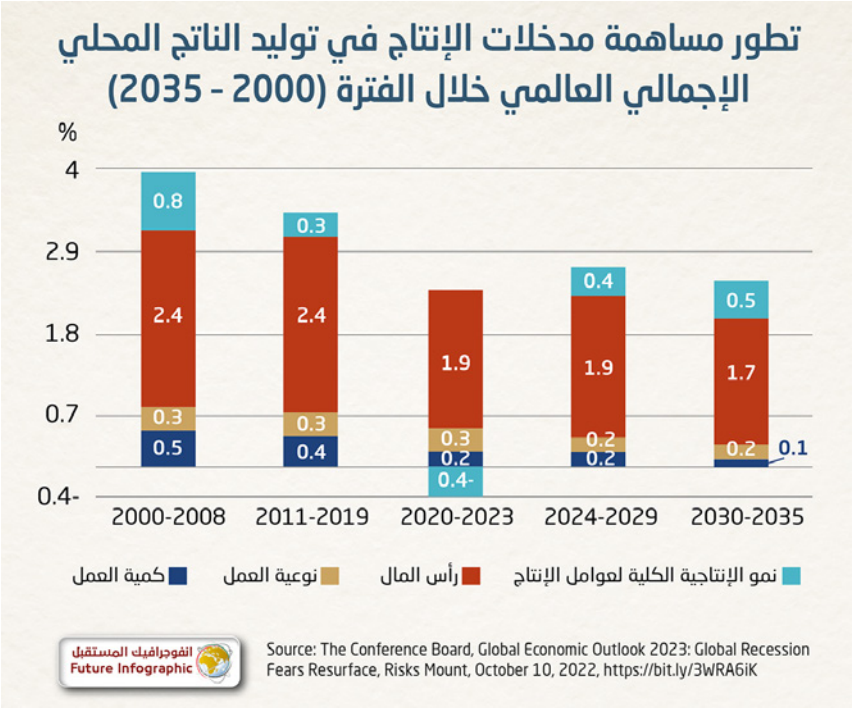

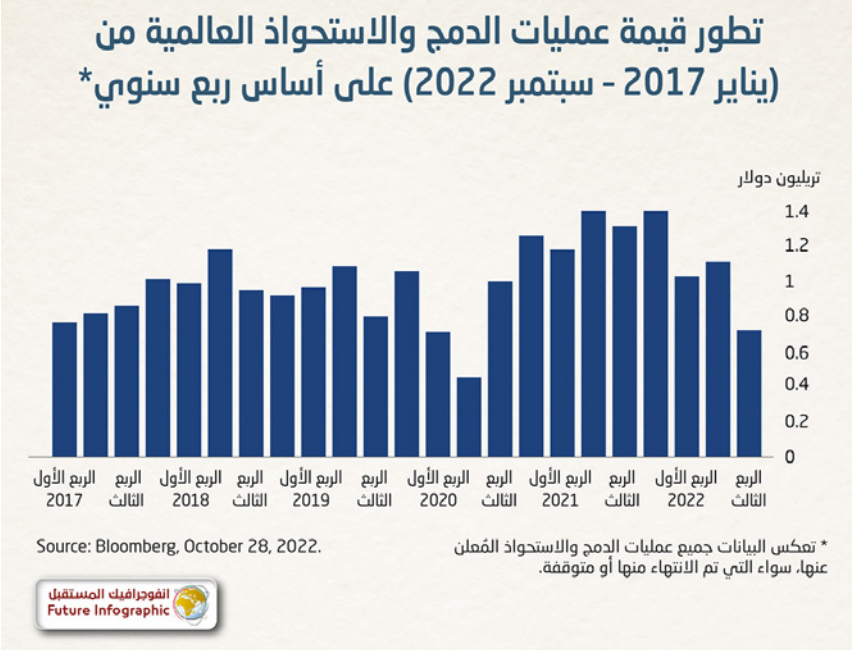

مخاطر في الأفق:

مع تأزم مشهد 2023، ثمة مخاطر عديدة قد تجعل الأمر أكثر سوءاً. وفي هذا السياق، ذكرت "وحدة الاستخبارات الاقتصادية"، التابعة لمجلة "الإيكونوميست" البريطانية، عشرة مخاطر أساسية، جميعها ستنعكس آثارها على الاقتصاد العالمي في العام الجديد، يتمثل أهمها في الآتي:

1- أربعة مخاطر اقتصادية: تتمثل في تدهور العلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبي أو بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وحدوث كساد عالمي ناتج عن تقييد السياسات النقدية، وحدوث موجة جديدة شديدة من متحور "كوفيد-19"، بالإضافة إلى سياسة "صفر كوفيد" التي تتبناها الصين.

2- ثلاثة مخاطر عسكرية: تشمل تحوُّل الحرب الروسية - الأوكرانية إلى صراع عالمي، واندلاع صراع بين الصين وتايوان، وحدوث حرب سيبرانية.

3- خطران سياسيان: احتمالية شتاء قارص يزيد من حدة أزمة الطاقة الأوروبية، واضطرابات اجتماعية ناتجة عن ارتفاع معدلات التضخم حول العالم.

4- خطر بيئي: يتضمن حدوث مجاعة نتيجة أحداث الطقس القاسي، والحرب الروسية - الأوكرانية.

وثمة مخاطر أخرى منظورة، منها حدوث اضطرابات تنظيمية، في ظل عدم القدرة على التنبؤ بالسياسات الحكومية، ومحاولاتها الاستجابة للأحوال الاقتصادية الصعبة وأوضاع المالية العامة الأكثر هشاشة. وفي هذا السياق، قد تتجه حكومات بعض الدول إلى فرض مزيد من الضرائب أو القيود التجارية الحمائية لدعم مواردها المالية، مما يزيد من حالة عدم اليقين التي تطغى على بيئة الأعمال.

كما يواجه العالم خطر "نقص المواهب البشرية"، التي تؤثر حتماً على أداء المؤسسات ومستويات الإنتاجية. ووفقاً لدراسة صادرة حديثاً عن مؤسسة "كورن فيري" الأمريكية (Korn Ferry)، فإنه بحلول عام 2030 سيكون هناك نقص عالمي في المواهب البشرية لأكثر من 85 مليون شخص، مما يتسبب في فقدان حوالي 8.5 تريليون دولار أمريكي من الإيرادات السنوية غير المُتحققة.

بالإضافة لذلك، يعاني الأفراد أيضاً تقادماً متنامياً للمهارات؛ حيث يشير تقرير "مستقبل الوظائف"، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، إلى أن 50% من الموظفين سيحتاجون إلى إعادة صقل مهاراتهم بحلول عام 2025. ولا نستغرب هنا أن ذلك يتطلب استثماراً لاستقطاب الموهوبين والحفاظ عليهم، وضمان تجدد مهاراتهم.

سياسات المواجهة:

في خضم مؤشرات عام 2023 غير المواتية، والمخاطر المرجح أن تُعمقها، لن يركن العالم لتوقعات تباطئه ويستسلم لها، فثمة فرص سانحة يمكن ترسيخها والبناء عليها، بإرادة ورغبة في طرق مسارات جديدة، والتعويل على الخبرة المُكتسبة من التعاطي مع أزمات السنوات الماضية، وتقييم مدى نجاعة تدخلات المواجهة في شتى المجالات.

ويعد تحسين مستوى الصمود الاقتصادي ركيزة أساسية لمقاومة الأزمات والتعافي السريع منها، والحد من آثارها، والاستفادة من فرصها. وقد يتطلب ذلك العمل على عدة محاور، ومنها وجود مزيد من التنويع للهيكل الاقتصادي، وتمكين القطاع الخاص، ومواجهة التغيرات المناخية، وتعزيز الأمن الغذائي، بالإضافة إلى إدماج مجتمعي فعَّال في العمل الحكومي، مع التعاون الدولي والإقليمي، وتحسين معيشة المواطنين.

وهناك آفاق رحبة لزيادة الإنتاجية، بتعزيز عمليات الابتكار الشامل (تحويل الابتكار إلى منتج أو خدمة نهائية)، والاستثمار في القطاعات الأعلى إنتاجية، وتحسين المنافسة في الأسواق، والارتقاء بقدرات القوى العاملة وإطلاق مواهبها. كما تبدو أهمية تحسين "الملاءة المالية" لحكومات الدول؛ لأن النمو الاقتصادي المستند إلى الدين يُعتبر مساراً غير مستدام في المدى الزمني المتوسط والطويل.

ولمواجهة اضطرابات الطاقة والحد من التغير المناخي، يتعين تكثيف العمل على مستهدفات إزالة الكربون، ومصادر الطاقة المتجددة لتحقيق استقرار طويل المدى، وتوفير فرص استثمارية كبيرة وواعدة، عبر جيل جديد من الطاقة النووية والهيدروجين الأخضر وتطور تقنيات بطاريات التخزين. ولا شك أن ذلك يزيد من مستويات إنتاجية الطاقة.

ختاماً، في ظل كل ما تعانيه البشرية من اضطرابات جيوسياسية، وأزمات اقتصادية، وظواهر مناخية متطرفة، وأوبئة فتاكة، وغير ذلك من مخاطر؛ تحتاج شعوب العالم إلى استعادة الثقة في قدرة الحكومات والمؤسسات ومنشآت الأعمال على توفير البيئة الآمنة لهم. ومن سينجح في ذلك سيكون هو الرابح في 2023.

رهانات التعافي:

أسواق المال في 2023.. هل ينتظر العالم تقلبات حادة؟

◄ **د. مدحت نافع**

مستشار وزير التموين والتجارة الداخلية المصري والخبير الاقتصادي

يمر الاقتصاد العالمي بوضع شديد الهشاشة والضبابية، ناجم عن التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، واستمرار الاضطراب في سلاسل التوريد وصدمات الطاقة، والتضخم المفرط، وتشديد السياسة النقدية، وستكون لهذه العوامل مجتمعة تداعيات متفاوتة الحدّة بين مختلف دول العالم. في الوقت ذاته، فإن تصاعد المخاطر الجيوسياسية، والتراجع عن مسار العولمة، وتداعي أنظمة المدفوعات العالمية، ومخاطر تغير المناخ، تدفع العالم كله نحو نظام اقتصادي جديد، وستترتب عليها آثار جلية على أسواق المال العالمية، خاصةً الأمريكية في الفترة المقبلة.

بيئة ضاغطة:

شهد عام 2022 وتيرة غير مسبوقة في رفع أسعار الفائدة من قِبل الفيدرالي الأمريكي، لمكافحة معدلات تضخم لم تتكرر منذ أربعة عقود. في حين كان سعر الفائدة في بداية عام 2022 عند النطاق المستهدف بين صفر و0.25%، فقد انتهى العام المنقضي عند مستوى يتراوح بين 4.25% و4.5%، وذلك بعد سبع زيادات متتالية في أسعار الفائدة الفيدرالية. بالإضافة إلى ذلك، قام بنك الاحتياطي الفيدرالي بامتصاص السيولة من النظام المالي، من خلال التخلص من محفظة السندات الخاصة به. وأدت هذه التحركات إلى هبوط أسواق الأسهم والسندات، وتسببت عمليات البيع العشوائية بالسوق في خسائر بتريليونات الدولارات، وجعلت المستثمرين يترقبون قرارات الاحتياطي الفيدرالي.

واتسم عام 2022 بتراجع حاد في أسعار الأسهم، خاصةً الأمريكية، وثمة توقعات بمزيد من التراجع، على الأقل في بداية عام 2023، مع استعداد بنك الاحتياطي الفيدرالي لمواصلة رفع أسعار الفائدة. وفي هذا الإطار، يرى كبير المحللين الماليين في موقع "بنك ريت" Bankrate، جريج ماكبرايد، أنه إذا استمر الاقتصاد في التباطؤ، وكشفت الأرباح الفصلية عن بدايات قاتمة لهذا العام، فسيتم تخفيض تقديرات أرباح الشركات، وقد يشهد السوق تعثراً جديداً. فيما يؤكد الرئيس التنفيذي لشركة "ترايديير" للوساطة المالية، دان راجو، أن ثمة هوساً مستمراً بكلمة الركود التي تدور في أذهان المستثمرين اليوم، ومن المُرجح أن تؤدي مخاوف بنك الاحتياطي الفيدرالي من الركود إلى مزيد من الارتفاعات في أسعار الفائدة خلال الربع الأول من عام 2023، مما يعني أننا سنستمر في معاينة التقلبات في الأسواق المالية.

توقعات 2023:

عادة ما يتفوق أداء الأسهم في الأسبوع الأخير من العام الميلادي على المتوسط السائد طوال العام. وهذا الأداء يُسمى "سباق سانتا" (Santa Claus Rally)، وكثير من المتفائلين يعتبرونه مؤشراً على أداء أسواق المال خلال العام الجديد، خاصةً مع وجود قوى شرائية كبيرة، تجسدها مؤسسات ضخمة، أقدمت على إعادة شراء أسهمها بقيم بلغت تريليون دولار تقريباً بختام عام 2022، وفقاً لمؤسسة "جولدمان ساكس". بيد أنه من غير المتوقع استمرار هذا النهج الشرائي خلال عام 2023.

وتتوقع مؤسسة "مورجان ستانلي" أداءً ضعيفاً للأسهم خلال العام الجديد، مع تضارب التوقعات بشأن أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث يرى بعض خبراء المؤسسة أن الولايات المتحدة سوف تتجنب الركود الذي تنبأ به غالبية المحللين، إذ يواصل المستهلكون الأكثر صلابة إنفاقهم الاستهلاكي، وتعمد الشركات إلى زيادة إنفاقها الاستثماري تدريجياً، للحفاظ على نمو الاقتصاد بما يكفي لتجنب التباطؤ. ومع ذلك، يُنذر الأمر باستمرار الضغوط التضخمية على الداخل الأمريكي لفترة أطول، ومن ثم استمرار الفيدرالي في رفع الفائدة، وهو ما يفسر توقعات تراجع أسعار الأسهم، وتراجع أرباح الشركات بنسب تتراوح بين 10 إلى 15% خلال العام الحالي.

وقد وضعت "مورجان ستانلي" قيمة مستهدفة لمؤشر "ستاندرد آند بورز" الأوسع نطاقاً S&P500 لعام 2023 عند مستوى 3900 نقطة، علماً بأن المؤشر المذكور قد أغلق عند مستوى 3839 نقطة في آخر جلسة تداول لعام 2022، بانخفاض سنوي بلغ 20% تقريباً. ووفقاً لوكالة "بلومبرج"، فإن متوسط التوقعات لمؤشر S&P500 هو 4009 نقطة، وهي التوقعات الأكثر انخفاضاً للمؤسسة منذ عام 1999.

وكانت التوقعات السائدة لعام 2022 للمؤشر الأبرز S&P500 أن يغلق عند قيمة 4950 نقطة، لكن ذلك لم يتحقق، حيث لم يتوقع أحد ارتفاع معدلات التضخم إلى أعلى مستوى لها في 40 عاماً، وأن بنك الاحتياطي الفيدرالي، بدوره، سوف يستجيب لذلك التضخم بسلسلة من الزيادات العنيفة في أسعار الفائدة إلى أعلى مستوى لها منذ عام 2007. وكانت تنبؤات محللي الأسواق الأمريكية المتعلقة بأرباح الشركات أفضل، لكن هذه الأرباح تأثرت بإقدام الشركات على رفع أسعار منتجاتها، ومن ثم فإن القيمة الحقيقية لأرباح الشركات تبدو أقل كثيراً من قيمتها الاسمية في ظل معدلات التضخم التاريخية.

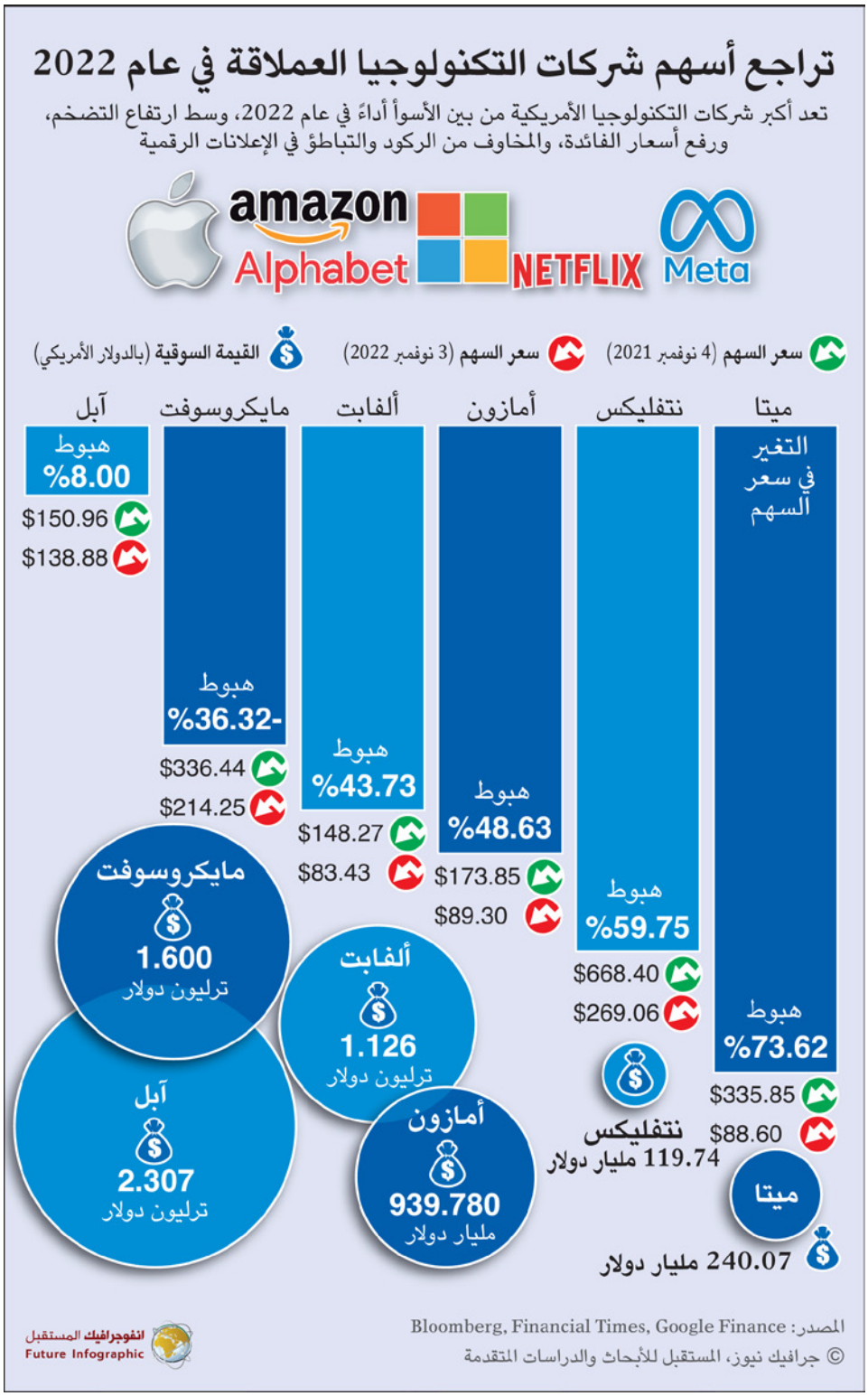

مشروطيات التعافي:

يرتبط تعافي الأسواق في العام الجديد بتحول مأمول في سياسات الاحتياطي الفيدرالي. فحينما يبدأ البنك المركزي الأمريكي في التراجع عن زيادة أسعار الفائدة في عام 2023، قد تشهد أسعار الأسهم انتعاشاً كبيراً. ويعتقد العديد من المراهنين على ارتفاع المؤشرات في البورصة الأمريكية، أن بنك الاحتياطي الفيدرالي سيخفض أسعار الفائدة في النصف الأخير من عام 2023 مع بدء تراجع معدلات التضخم، على الرغم من عدم وجود إشارة من رئيس الاحتياطي الفيدرالي إلى أنه سيفعل أي شيء من هذا.

ومن الممكن أن تشكل العوامل السياسية عنصر ضغط على الفيدرالي الأمريكي لوقف أو تهدئة سياسات التشديد النقدي التي اتبعها بشكل عنيف طوال عام 2022. فخلال هذا العام، لم تواجه إدارة الرئيس جو بايدن اضطرابات تُذكر، لكن احتمالات فقد الوظائف، مع التباطؤ الاقتصادي المرتقب في عام 2023، سوف تكون حاسمة في اتباع الإدارة الأمريكية نهجاً أكثر خشونة حيال سياسة الفيدرالي.

ومن المرجح أيضاً أن تتوالى انتقادات الكونجرس الأمريكي لسياسات البنك الفيدرالي خلال العام الحالي، خاصةً من قِبل الجمهوريين، بما يتعين معه تبنّي سياسة أقل تشديداً من تلك التي انتهجها رئيس الاحتياطي الفيدرالي، جيروم باول، وسيطرت على إفادته أمام الكونجرس في شهر فبراير الماضي.

الأسهم القطاعية:

شهد العام الماضي خسائر في أسهم النمو (Growth Stocks) - وهي أسهم الشركات التي تنمو بمعدل أعلى من السوق ولا توزّع أرباحاً "كوبون" للمستثمرين ولكن تعيد استثمار أرباحها باستمرار- وأسهم التكنولوجيا. فقد انخفض مؤشر "ناسداك" لأسهم التكنولوجيا بأكثر من 30% من أعلى مستوى له في 52 أسبوعاً، وانخفضت أهم مكوناته، مثل أسهم شركات "آبل" و"مايكروسوفت" بشكل حاد، لكن تلك الانخفاضات توفر فرصاً للاستثمار. ومن المتوقع أن يحقق عام 2023 تحسناً في مختلف تلك الفئات من الأسهم.

ووفقاً لبعض الخبراء، يمكن أن تحقق أسهم التكنولوجيا أداءً جيداً في 2023، بعد أن كانت أحد كبار الرابحين على مدار العقد الماضي. كذلك من المتوقع أن تؤدي أسهم مؤسسات الرعاية الصحية والمرافق بشكل جيد، لأنها تميل إلى الاستقرار النسبي، وتكون بطبيعتها أقل عُرضة لصدمات الانكماش الاقتصادي. ولكن مع ضعف أداء الاقتصاد الكلي، قد يتجنّب المستثمرون شراء أسهم شركات البيع بالتجزئة والترفيه، التي عادة ما تتأثر بشدة بالدورات الاقتصادية. وقد كانت تلك القطاعات الأكثر تأثّراً بظروف جائحة كوفيد19-، ومن المنطقي أن يستمر تضررها بفعل تباطؤ الاقتصاد العالمي.

وإذا كانت أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة تتضرر سريعاً وبقوة في وقت التباطؤ الاقتصادي، نظراً لضعف رأسمالها وقدراتها المالية بشكل عام؛ فإنها تتمتع بفرص نمو سريعة تجعلها جاذبة للمستثمر الشره للمخاطر، وترشحها للتعافي السريع مع بدء انحسار الأزمة.

الخلاصة، يتوقع العديد من مراقبي السوق أن يكون 2023 عاماً عصيباً يتميز بشدة التقلبات. وتفسح هذه التوقعات المتشائمة مجالاً للاعتقاد بأن العام التالي (2024) سيشهد ارتداداً وانتعاشاً في الاقتصاد العالمي، إن لم يسبقه إرهاصات للتحسّن بداية من منتصف العام الحالي. الأمر الذي يجعل الوقت الراهن مثالياً لتكوين محافظ الأصول بأسعار منخفضة نسبياً. ومن المرجح أن يتميز العقد القادم كله بعائدات (على جميع فئات الأصول الرئيسية) أقل من المتوسطات التاريخية. ويرجح أيضاً أن تحقق الأسهم في الأسواق المتقدمة عوائد متوسطة من خانة عشرية واحدة، وأن يتفوق عليها أداء الأسهم في الأسواق الناشئة، وإن كان ذلك مع تصاعد التقلبات المتوقعة في تلك الأسواق، مع تزايد احتمالات عدم اليقين بشأن مسار النمو الاقتصادي.

عن المستقبل:

"المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، هو مركز تفكير Think Tank مستقل، تأسس في 2014/4/4، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل مشكلة حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ خلال المرحلة الحالية، بهدف المساهمة في تجنب "صدمات المستقبل" قدر الإمكان.

ويهتم المركز بالاتجاهات التي يمكن أن تساهم في تشكيل المستقبل، على المدى القصير، خاصة الأفكار غير التقليدية والظواهر "تحت التشكيل"، مع التطبيق على منطقة الخليج، من خلال رصد وتحليل الاحتمالات الممكنة، للتفاعلات القائمة والتيارات القادمة، وتقدير البدائل المتصورة للتعامل معها، باستخدام مناهج التفكير المتقدمة، عبر أنشطة علمية تجمع بين الأكاديميين والممارسين، والشخصيات العامة، من داخل الإمارات وخارجها.

أنشطة المركز:

مجلة اتجاهات الأحداث: دورية أكاديمية فصلية، تهتم بتحليل اتجاهات المستقبل على المدى القصير، بما يتضمنه من تيارات وتطورات، متعددة الأبعاد، وذات تأثيرات استراتيجية، وذلك في مجالات اهتمام برامج المركز.

تقديرات المستقبل: تقديرات يومية ترصد وتحلل وتقييم الأحداث والتحولات الإقليمية على المدى القصير التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والعالم وتداعياتها على منطقة الخليج العربي لدعم عملية صنع القرار.

دراسات المستقبل: سلسلة دراسات أكاديمية تصدر شهرياً عن «المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة»، وتركز كل دراسة على قضية واحدة تمثل ظاهرة صاعدة على المستوى الاستراتيجي تتسم بالتعقيد وتعدد الأبعاد، وتهيمن على الجدل العام في الشرق الأوسط والعالم.

أوراق أكاديمية: أوراق علمية متخصصة، تتضمن أحد المفاهيم المتقدمة، أو الاتجاهات النظرية الراهنة، وتطبيقاتها المختلفة، سواء في العالم أو في منطقة الشرق الأوسط.

بوابة المستقبل: موقع إلكتروني أكاديمي، يقوم بنشر تحليلات يومية، باللغتين العربية والإنجليزية، حول أهم الأحداث والتطورات الجارية في المنطقة والعالم، ويغطي الموقع إنتاج المركز المطبوع وأنشطته المختلفة، من لقاءات عامة وحلقات نقاشية، ويقدم خدمات علمية تتعلق بعروض الكتب والدراسات، وقواعد البيانات والخرائط السياسية.

تقرير المستقبل: نشرة يومية تتضمن أبرز التقديرات والتحليلات التي ينتجها باحثو المركز، أو ما ينشر على موقعه الإلكتروني أو الدورية التي تصدر عن المركز، وترسل عبر البريد الإلكتروني باللغتين العربية والإنجليزية.

فعاليات المستقبل: ينظم مركز "المستقبل" عدة فعاليات مثل (اللقاءات العامة - حلقات النقاش - الدورات التدريبية)

ملفات المستقبل: سلسلة ملفات تجميعية تصدر بشكل غير دوري، وتتناول أهم الأحداث والتحولات الإقليمية والدولية، التي تشغل اهتمام الجمهور وتتصدر نقاشات المجال العام وقت صدورها.

رؤى عالمية: تهدف إلى عرض أبرز ما يُنشر في مراكز الفكر والمجلات والدوريات البحثية الغربية، من أفكار غير تقليدية واتجاهات صاعدة في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها.

جميع حقوق النشر محفوظة © 2023